وزارة التعليـم العالـــي و البحث العلمـــي.

المـــركز الجامعـــي بلحاج بوشعيب- عين تموشنت.

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية.

مقياس:

مدخل لعلم الاقتصاد

من إعداد الدكتور: كوديد سفيان

أستاذ محاضر - أ-

السنة الجامعية: 2017-2018

تقديم:

يندرج مقياس مدخل لعلم الاقتصاد ضمن الوحدة الأساسية لمقرر السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، والذي يعتبر مقياس مهم نظرا لارتباطه ببقية المقاييس الأخرى. تظم هذه المطبوعة مجموعة من المحاضرات الملمة بكل المفاهيم الاقتصادية التي يحتاجها الطالب لتكوين خلفية نظرية تكون قاعدة لتنمية المكتسبات المعرفية وفهم الظواهر الاقتصادية التي يعيشها كفرد في المجتمع بالدرجة الأولى.

إيمانا منا بأهمية المقياس، تم التطرق إلى المفاهيم الاقتصادية وفق أسس التأصيل النظري، بالتناسق مع قواعد البحث العلمي، ليكون عمل بيداغوجي يرقى إلى تطلعات الطلبة ويكون دعما لهم في بحوثهم ، وليكون إضافة لمكتبة المركز الجامعي.

هذه المطبوعة تظم أثنتا عشر محاضرة، تم اختيارها لتتلاءم مع متطلبات تكون طالب السنة الأولى جذع مشترك، وفقا للمقرر المعمول به، وهي مرتبة على الشكل التالي:

المحاضرة الأولى: نشأة علم الاقتصاد.

المحاضرة الثانية: موضوع علم الاقتصاد.

المحاضرة الثالثة: المشكلة الاقتصادية.

المحاضرة الرابعة: النشاط الاقتصادي.

المحاضرة الخامسة: نظرية التوزيع.

المحاضرة السادسة: الأعوان الاقتصاديون.

المحاضرة السابعة: الدورات الاقتصادية والأزمات.

المحاضرة الثامنة:الأسواق

المحاضرة التاسعة: النقود.

المحاضرة العاشرة: الدخل القومي.

المحاضرة الحادية عشر: النمو والتنمية.

المحاضرة الثانية عشر: التجارة الدولية.

المحاضرة الأولى: نشأة علم الاقتصاد.

مقدمة

من بين الظواهر التي تأثر على الإنسان منذ وجد على الأرض، تلك التي لها صلة بالاقتصاد، ولفهم مدلولها يحاول من خلال سلوكه ربط العلاقات فيما بينها

ساعيا إلى فهم كيفية استعمال الموارد المتاحة لتلبية احتياجاته المختلفة، من خلال قيامه ببعض العمليات الاقتصادية. سنتعرض في هذه المحاضرة إلى النظم الاقتصادية بدأ بنظام الجماعات وصولا إلى النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، ولنتطرق في الجزء الثاني من المحاضرة إلى أهم التيارات الفكرية التي ساهمت في إرساء قواعد وأسس الفكر الاقتصادي، والتي جعلت منه علما قائما بذاته في شجرة العلوم الاجتماعية.

أولا:النظم الاقتصادية.

أدرك الإنسان منذ زمن بعيد المشكلة الاقتصادية في ندرة وسائل الإشباع مع حاجاته المتعددة، ومن هنا كان صراع الإنسان مع قوى الطبيعة من أجل إنتاج أكبر قدر ممكن من الأموال، وكان لازما إيجاد نظام يؤمن استخدام الأموال المحددة بطريقة أفضل لتلبية حاجاته المتعددة، وهو ما يعرف بالنظام الاقتصادي، وهذا الأخير يتميز بالتطور من عصر لأخر وأيا كان نوع النظام الاقتصادي، فإن له وجوه ثلاثة هي[1]:

-القوى الإنتاجية والمقصود بها الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع والتي تتمثل في أدوات الإنتاج وقوة العمل والفن الإنتاجي.

-علاقات الإنتاج أي الروابط بين الأفراد فيما يتعلق بنظام تملك وسائل الإنتاج.

-علاقات التوزيع أي كيفية اقتسام الناتج بعد عملية الإنتاج.

وبخصوص تقسيم النظم الاقتصادية، نجد أشهر تقسيم لماركس، الذي ميز بين خمسة نظم وهي:

[1] يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007، ص157.

-النظام البدائي(الجماعات البدائية).

-نظام الرق.

-نظام الإقطاع.

-النظام الرأسمالي.

-النظام الاشتراكي.

1-نظام الجماعات البدائية(النظام البدائي):

عند دراسة النظام البدائي نجد أن الإنسان كان يمثل القوة الإنتاجية بما يملكه من وسائل بدائية، خاض بها صراع قاسي مع الطبيعة التي كانت له تهديد أكثر من فرص لكسب القوت عن طريق الصيد والزراعة.

مع مرور الوقت عرفت الجماعات مرحلة التخصص في الإنتاج، بحيث تخصص البعض في الزراعة والبعض الأخر في الصيد أو الرعي، وظهرت الحاجة إلى التبادل بين أفراد الجماعة. كما يمكن التأكيد أن الملكية كانت جماعية لوسائل الإنتاج و للأرض، لكن مع سيطرت الأقوى في الجماعة على وسائل ومتاع الحياة التي كانت متوفرة.

2-نظام الرق:

عرفت الإنسانية نظام الرق في مرحلة تلت النظام البدائي وسبقت النظام الاقتصادي، وقد وجد هذا النظام في مدن اليونان القديمة في القرنين 14 و15 قبل الميلاد، وبلغ أوجه في الإمبراطورية الرومانية ما بين القرنين الثاني قبل الميلاد والثالث بعد الميلاد. ويرى الكثير من المؤرخين الاقتصاديين أن حضارات الشرق

والهند والصين لم تعرف نظام الرق عكس المدرسة الماركسية التي ترى وجود اقتصاد الرق بشكل أو بأخر في هذه الحضارات[2].

تميز هذا النظام بمجموعة من المظاهر أهمها أن زيادة الإنتاج أدت إلى ظهور الملكية الفردية ، والتي استخدمت الرقيق في الإنتاج وكان مصدرهم الحروب بحيث يتم تحويل الأسرى إلى رقيق ، ويتم استخدامهم في الزراعة والحرف المختلفة والإنتاج بشكل عام.

3-النظام الإقطاعي:

مما لا شك فيه أن هذا النظام يعتبر أكثر تقدما من النظام السابق الذي عجز عن التطور بحكم عدم قدرته على تطوير الإنتاج، الذي تأثر باليد العاملة المكونة من الرقيق الذي لم تحفزهم ظروف العمل على الإنتاج بشكل أحسن، إذ ظهر هذا النظام مع تحرير طبقة الأرقاء وإقطاعها الأرض مقابل الالتزامات التي تخدم مصلحة طبقة الملاك.

4-النظام الرأسمالي:

مما لاشك فيه أن النظام الرأسمالي كان امتداد وتطور للأنظمة السابقة، وكما ارتبط بالمشروع الصناعي الذي ظهر بعد تغيرات في النظام الإنتاجي من النظام الحرفي إلى نظام الصناعات المنزلية والمصانع اليدوية ووصولا إلى المشروع الصناعي، الذي أعتبر الحلقة الأساسية والوحيدة في الاقتصاد القومي في ظل أهمية رأس المال في عملية الإنتاج، والمبني على الملكية الفردية والحرية الاقتصادية. ومن

[2] يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص164.

مأخذ هذا النظام سوء توزيع الدخل والملكية وكذا الاحتكار والإسراف في استخدام الموارد والتقلبات الاقتصادية.

5-النظام الاشتراكي:

يقوم هذا النظام على قاعدة أساسية تتمثل في تملك المجتمع لوسائل الإنتاج، وهذه الملكية ترجع للدولة التي تنظم النشاط الاقتصادي عن طريق خطة وطنية تشمل كل الخطوات التنظيمية لعملية الإنتاج وتخصيص مختلف الموارد المتاحة، وعملية التوزيع على أساس العمل، مما يحفز الأفراد للحصول على أكبر قدر من الناتج القومي، لأن العمل هو المصدر الوحيد لهم للحصول على الدخل. كما أن ترتيب الحاجات يخضع لأولويات تضعها الدولة، والتي لا تتوافق مع الحرية الاستهلاكية ومعايير التفضيل.

ثانيا-نشأة وتطور علم الاقتصاد:

لعلم الاقتصاد تاريخ شهد توالي تيارات فكرية[3]، ساهمت جميعها في إرساء قواعده وأسسه العامة، وجعلت منه علما له علاقة بمختلف العلوم. نحدد هذه التيارات الفكرية كما يلي:

1-التيار التجاري (الماركنتيلي):

[3] إنه لمن المؤسف أن يبدأ الدارسون في عصرنا الحديث عرضهم لتاريخ الفكر الاقتصادي من تصورات أفلاطون وأرسطو، ويقفزون إلى القرن الثامن عشر الميلادي متجاهلين ما وقع من مجهودات علمية فيما سبق ذلك من قرون، حتى أوروبا أنكرت أسلافها المفكرين من فلاسفة العصور الوسطى، وارتبطت بأسلافها من اليونان والرومان فقط، ولقد كان لهذا أبعد الأثر بالنسبة لغير الأوروبيين، حيث صاروا يعتبرون العلم ظاهرة أوروبية تبدأ من المجتمع اليوناني، وتنتهي في المجتمعات الغربية ذات الحضارة التكنولوجية. راجع: سيد شوربجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون:الأسعار والنقود، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1989، ص11.

ساد في أوروبا قرابة الثلاثة قرون من أواخر القرون الوسطى إلى ما يقارب منتصف القرن الثامن عشر، حيث أدت الاكتشافات الجغرافية إلى توسيع نظام التجارة، وتدفق المعادن النفيسة إلى الدول المكتشفة. وكان التجاريون يرون أن مركز الدولة وقوتها يتحددان بمقدار ما تملكه من معادن نفيسة، وقد تميزت مرحلة التيار التجاري بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولذلك يعتبر هذا التيار بأنه تيار وطني أو قومي يؤمن بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[4].

2-التيار الطبيعي(الفيزيوقراطي):

ظهرت مدرسة الطبيعيين في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، وكان على رأسها العالم الطبيب فرانسوا كيناي صاحب كتاب الجدول الاقتصادي في سنة 1778.

يرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين الطبيعة، شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية والبيولوجية، لا دخل للإنسان في إيجادها. وقد أكدوا على أن ثروة الأمم إنما تكون بما تقوم به من إنتاج، حيث عرفه الطبيعيون بأنه كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا، واستخلصوا من ذلك أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا، لأنها وحدها التي تؤدي إلى الحصول على كمية من المحاصيل أكبر من البذور التي استخدمت، أما التجارة والصناعة، فليستا من النشاط الاقتصادي المنتج، لأنهما يقتصران على تحوير أو تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل دون أن تضيفا ناتجا صافيا جديدا.[5]

---

[4] سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص9.

[5] نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، محاضرات مقدمة لطلبة علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة بنها، مصر، بدون تاريخ، ص46.

3-التيار التقليدي (الكلاسيكي):

يرجع الفضل في تأسيس هذه المدرسة الفكرية إلى آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، ومن أهم أفكارهم، الاعتقاد بأن الظواهر الاقتصادية هي ظواهر يسيطر عليها نظام طبيعي، وأن المنفعة الشخصية هي التي تقود الإنسان في تصرفاته، وأن الحرية الاقتصادية هي شيء مقدس، وأن قوة الدولة ليست في مقدار ما تملكه من ذهب وفضة، وإنما في مقدار ما تملكه من قوة عاملة وإنتاج، كما يقرون بمبدأ تحقيق التنسيق والانسجام بين سعي الأفراد لمصالحهم الخاصة وبين مصلحة الجماعة[6].

4-التيار الماركسي(الاشتراكي):

أثارت المآسي المتمثلة في بؤس الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي، ردت فعل عنيفة في الفكر الاقتصادي، وقد لمس ماركس عمق بؤس الطبقة العاملة، فأسس نظريته على مناهضة الرأسمالية. تعتبر عقيدة ماركس باعتراف أنصاره وخصومه أكبر إيديولوجية أنتجها الفكر الاقتصادي في وجه الرأسمالية. وهذا التيار، أسسه كارل ماركس وفريديريك أنجلز، وقد طبق لينين نظرية ماركس في الاشتراكية بعد الثورة البولشفية في روسيا عام 1917. واعتمدت الاشتراكية على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، وسد الحاجيات الفردية والجماعية للسكان[7].

5-التيار الحدي (النيوكلاسيكي):

---

[6] نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع،مرجع سابق، ص47.

[7] سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، مرجع سابق، ص10.

لقد أثر التيار الماركسي في التيار الكلاسيكي، ونتج عن ذلك ظهور اقتصاد سياسي جديد، سمي بالاقتصاد السياسي الحديث أو النيوكلاسيكي، إذ ظهر تصور جديد لموضوع الاقتصاد، وهو ما ينعكس في سلوك الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي، في علاقات بين هؤلاء الأفراد وبين الأشياء النادرة التي تصلح لإشباع حاجاتهم. وقد أسس هذا التيار كل من الاقتصادي النمساوي كارل منجر والرياضي الفلكي الانجليزي ستانلي جيفونس، والمهندس الفرنسي ليون فالراس، والذين فسروا نظرياتهم على النفع الحدي(الهامشي) بين سنتي 1871 و1873، وقادهم هذا البحث إلى إبداع نظرية المنفعة الحدية، وهؤلاء هم رواد الجيل الأول للحديين، أما الجيل الثاني فرائده هو ألفريد مارشال[8].

6-المدرسة الكينزية:

تأسست هذه المدرسة على يد المفكر الاقتصادي جون مينارد كينز(1883-1946) صاحب كتاب «LA THÉORIE GÉNÉRALE DE L'EMPLOI, DE L'INTÉRÉT ET DE LA MONNAIE» الذي نشر سنة 1936. يقف كينز موقف المعارضة من نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين، حيث تقوم النظرية الكينزية على مبادئ وأسس تختلف في جوهرها عن تلك الأفكار والقوانين التي تقوم عليها المدرسة الكلاسيكية[9].

خلاصة المحاضرة:

إن التحديد السابق لأهم التيارات الفكرية التي أسهمت في بناء قواعد وأسس علم الاقتصاد، لا يعني بالضرورة أن الفكر الاقتصادي ظهر مع ظهور هي المدارس،

[8] سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، مرجع سابق، ص11.

[9] نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص56.

بل تؤكد الشواهد التاريخية، أن الأفكار الاقتصادية ظهرت عند فلاسفة عصر الحضارات القديمة كأرسطو وأفلاطون، وكذا عند المسلمين كالمقريزي* والعلامة عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته الشهيرة.

المحاضرة الثانية: موضوع علم الاقتصاد.

مقدمة

الاقتصاد علم يخضع لقواعد ونظريات مثل بقية العلوم الأخرى، إلا أن هذه القواعد والنظريات لا تتميز بالدقة والتعميم الذي تتميز به قواعد العلوم الطبيعية، وهذا راجع إلى أنه علم يبحث في السلوك الاقتصادي للإنسان. نهدف من خلال هذه المحاضرة إلى تعريف طالب السنة الأولى بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع علم الاقتصاد، والتطور التاريخي لهذه المفاهيم، وكذا شرح أهم دواعي دراسة هذا العلم، والمنهج العلمي المستخدم في علم الاقتصاد.

أولا:مفاهيم عامة حول علم الاقتصاد.

1-دواعي دراسة علم الاقتصاد:

ترجع أسباب دراسة علم الاقتصاد إلى مجموعة من العوامل نحددها فيما يلي[10]:

* أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي (1364-1445)، وهو أحد تلامذة عبد الرحمن بن خلدون.

[10] عمار طهرات، محاضرات مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، ص1.

- تركز النشاط البشري على تدبير وسائل سد حاجاته ورغباته.
- تعترض الإنسان عراقيل وصعوبات يسعى من خلال نشاطه الاقتصادي إلى مواجهتها، لذلك كان على الإنسان أن يقوم بتحديد حاجاته ورغباته تم اختيار السبل والوسائل لتحقيقها.
- إن علم الاقتصاد يرتبط بالإنسان وبالمجتمع البشري ارتباطا وثيقا، لأنه يأخذ على عاتقه أمر الكشف عن القوانين والمبادئ التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم البعض، حينما تتدخل المادة كوسيط في هذه العلاقات.
- التباين الكبير في مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول، وكذا الأوضاع الاقتصادية المتردية لبعض الدول، وحاجتها إلى المزيد من الدراسات الاقتصادية.

2-التسمية:

تعود تسمية علم الاقتصاد السياسي إلى الكاتب الفرنسي (ANTOINE de Montchrétien) سنة 1615 في كتاب سماه شرح الاقتصاد السياسي، وأضفى عليه صفة السياسي لانشغالات شخصية يتطلع منها إلى خلق علم جديد هو فن الحصول على إيرادات للدولة. وبعد مرور 152 سنة أصدر جيمس ستيوارت في بريطانيا كتابا بعنوان"بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي"، ويلمس هنا تأثير التسمية الفرنسية وتداولها في الكتابات الإنجليزية[11].

القصد من وراء هذه التسمية هو تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبناها الدولة للزيادة من ثروتها، وبذلك ظهر الاقتصاد كوصف لأسلوب تنظيمي وسياسي هدفه إغناء الدولة. تراجع الاقتصاديون الغربيون عن هذه التسمية هروبا من

[11] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص11.

مناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، وقد اكتفوا بتسميته علم الاقتصاد، وكان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر، وفي المقابل استمر الاقتصاديون الاشتراكيون بتسميته بالاقتصاد السياسي، لاعتبارهم أن علم الاقتصاد لا يمكن أن يتجاهل العلاقات المتولدة بين أفراد المجتمع[12].

3-مفهوم علم الثروة وعلم الرفاهية:

يعتبر تعريف الاقتصاد بأنه علم الثروة من أقدم التعاريف التي وضعت له، ولقد قام بوضع هذا التعريف "آدام سميث" في كتابه المشهور ثروة الأمم، وتبعا لهذا التعريف، يكون موضوع الاقتصاد هو البحث عن الوسائل التي يمكن أن تزيد من ثروة الأمم[13].

أما بالنسبة لمعنى أو مفهوم الثروة، فإنه من المشاهد أن الاقتصاديون لم يتفقوا على تحديد معنى واحد للثروة، فهل يشمل المفهوم الثروة غير المادية (الخدمات) أم لا.

وهنا نجد أن الرأي انقسم إلى مفهومين هما[14]:

- المفهوم الضيق: الذي يقوم على عدم اعتبار الخدمات جزءا من الثروة، على اعتبار أنها أشياء غير مادية، ومن ثم عرف هذا الفريق الاقتصاد بأنه" علم الرفاهية المادية".
- المفهوم الواسع:الذي يعرف الثروة بأنها كل شيء سواء مادي أو غير مادي (معنوي وفكري)، يسهم في نفع الإنسان باعتبار أن الإنتاج لا يقتصر على خلق المادة، بل ينصرف إلى خلق المنفعة.

---

[12] عمار طهرات، محاضرات مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص1.

[13] أحمد عبد العزيز الشرقاوي، محاضرات في المدخل لدراسة الاقتصاد، جامعة المنوفية، مصر، بدون تاريخ، ص28.

[14] أحمد عبد العزيز الشرقاوي، محاضرات في المدخل لدراسة الاقتصاد، مرجع سابق، ص29.

مع الوقت تم الأخذ بمعيار آخر للثروة ليس الرفاهية المادية، وإنما إشباع الحاجات، وبالتالي اتسع نطاق علم الاقتصاد، وأصبح يشمل كل نشاط إنساني يهدف إلى إشباع الحاجات، وأصبح علم الاقتصاد هو علم إشباع الحاجات[15].

4-علم المبادلة (علم الأثمان):

إن تعريف الاقتصاد كعلم المبادلة، وضع في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرون، ذلك ترجمة لاتجاه فكري يربط الصفة الاقتصادية بالمبادلة، وهي حلقة الوصل بين إنتاج الثروة وإشباع الحاجات. وتأسيسا على هذا التعريف، اتجه الاقتصاديون إلى اشتراط أن يكون أحد جانبي المبادلة نقودا، وبالتالي يقتصرون دراسة الاقتصاد على الأثمان، ويعتبرون الاقتصاد علم الأثمان بدلا من علم المبادلة[16].

5-الاقتصاد علم الندرة(علم الاختيار):

من أهم الاقتصاديين الذين عرفوا الاقتصاد بأنه علم الندرة كاسل ودوبنز، فالاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني من حيث كونه علاقة بين الغايات المتعددة، والتي تختلف في أهميتها النسبية، والوسائل المحدودة، والتي لها استعمالات مختلفة. وهذا التعريف يجعل من الندرة النسبية أساسا للظاهرة الاقتصادية العامة أي أن الاقتصاد هو علم الملائمة بين الوسائل والغايات، وهو مبني على حل مشكلة الاختيار.

ثانيا-علم الاقتصاد:

[15] أحمد عبد العزيز الشرقاوي، محاضرات في المدخل لدراسة الاقتصاد، مرجع سابق، ص31.

[16] أحمد عبد العزيز الشرقاوي، محاضرات في المدخل لدراسة الاقتصاد، مرجع سابق، ص32.

الاقتصاد علم يخضع لقواعد ونظريات مثل بقية العلوم الأخرى، إلا أن هذه القواعد والنظريات لا تتميز بالدقة والتعميم الذي تتميز به قواعد العلوم الطبيعية، وهذا راجع إلى أنه علم يبحث في السلوك الاقتصادي للإنسان، والذي يخضع للعديد من العوامل والمتغيرات التي لا يمكن التحكم بها.

يتوفر علم الاقتصاد على المتطلبات العلمية الثلاثة:

أ- الموضوع: الموضوع هو الفكر أو المضمون الذي يدور حوله البحث، أو هو الظاهرة المدروسة سواء كانت طبيعية أو إنسانية[17]. وموضوع علم الاقتصاد يتمثل في دراسة وتحليل السلوك الاقتصادي للإنسان الذي يسعى إلى إشباع حاجاته المتعددة باستخدام موارده المحدودة.

ب- المنهج: هو عبارة عن الإجراءات الذهنية والآليات العقلية التي يتبعها الباحث للوصول إلى حقيقة الظاهرة قيد البحث، أي أنه الطريقة التي يصل بها العلم إلى القوانين التي تحكم ظاهرة معينة، وهو منقسم إلى أسلوبين الاستنباطي والاستقرائي[18].

يستخدم الباحث الاقتصادي المنهج العام للبحث العلمي الذي يتلخص في وصف وتقسيم الظواهر محل البحث العلمي، هذه العملية تستند إلى الملاحظة والتجربة[19].

---

[17] خالد رويبح، مدخل إلى علم الاقتصاد، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، 2014-2015، ص3.

[18] خالد رويبح، مدخل إلى علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص3.

[19] قريش بن علال وأخرون، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد بجامعة تلمسان، بدون تاريخ، ص5.

ج- القوانين: يهدف كل علم إلى إقامة قوانين تحكم الظواهر موضوع الدراسة، والقوانين الاقتصادية تخص نوع من جوانب الحياة الاجتماعية، وهي الجانب المتصل بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك[20].

ثالثا-مفهوم علم الاقتصاد:

ينتمي الاقتصاد إلى مجموعة العلوم الاجتماعية، أي تلك العلوم التي تعنى بدراسة السلوك الإنساني مثل علم الاجتماع وعلم النفس، وعلم السياسة..الخ، فهو بذلك يهتم بالسلوك الإنساني المرتبط بالإنتاج واستهلاك السلع والخدمات، وهذه الأنشطة تمثل وحدة متجانسة بدرجة تبرر دراستها. ويحتل علم الاقتصاد مكانا دائما وهاما في اهتمام الأفراد، ولما كانت تلك الاهتمامات مختلفة من فرد إلى آخر، فقد اختلف العلماء حول مجالات علم الاقتصاد، وبذلك اختلف تعريف علم الاقتصاد باختلاف الزمان الذي يعيشون فيه[21].

استخدم الإغريق كلمة الاقتصاد وهي ترجع عند أرسطو إلى إدارة المنزل[22]. وفي القرن الرابع عشر خصص عبد الرحمان ابن خلدون في مقدمته الشهيرة، فصلا خاصا في أن الفلاحة من معاش المستضعفين. تلك هي إشارة منه إلى الأنشطة اليدوية الزراعية منها والرعوية التي تمكن أصحابها من المطعم والمشرب، أي ما تكون به الحياة. والمعاش يعني زمان أو مكان التماس العيشECO-SYSTEM.

---

[20] قريش بن علال وأخرون، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مرجع سابق، ص6.

[21] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص3.

[22] زينب حسين عوض الله وسوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص27.

لكن اللغويين العرب فضلوا كلمة "اقتصاد" المشتقة من قصد، قصد أو اقتصد في الأمر ضد أفرط. ويقال اقتصد في النفقة توسط بين الإفراط والتقتير[23].

عرف الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث (1723-1790) الاقتصاد في كتابه ثروة الأمم:هو علم دراسة الثروة، ويقصد بالثروة أي شيء له قيمة وقابل للمبادلة بنقود أو سلع. وقد وجه النقد لهذا التعريف لتركيزه واهتمامه بالثروة وحدها، وإهماله للإنسان الذي يقدر المعنى الحقيقي للثروة[24].

أما الاقتصادي الانجليزي ألفرد مارشال (1842-1927) فقد عرف الاقتصاد بأنه: علم دراسة سلوك الإنسان في حياته اليومية فيما يتعلق بإنتاج الثروة وتبادلها وإنفاقها[25]. ووفق هذا التعريف فإن الاقتصاد يركز على دراسة الرفاهية المادية التي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاقه على مختلف السلع.

تعريف الاقتصادي الانجليزي ليونيل روبنز(1898-1984): الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته غير المحدودة بواسطة موارده المحدودة[26].

تعريف ميلتون فريدمان: الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية[27].

---

[23] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص10.

[24] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، مرجع سابق، ص4.

[25] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، مرجع سابق، ص4.

[26] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، مرجع سابق، ص4.

[27] قريش بن علال وأخرون، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مرجع سابق، ص7.

تتقارب التعاريف السابقة في أن الاقتصاد هو علم دراسة السلوك الإنساني في سعيه إلى تلبية احتياجاته المتزايدة والمستمرة، في مقابل موارده المحدودة والتي تصلح لاستخدامات مختلفة.

نجد أن تعريف روبنز أقرب إلى مفهوم المشكلة الاقتصادية القائمة على الندرة النسبية لوسائل إشباع الحاجات الإنسانية.

رابعا-المنهج العلمي المستخدم في علم الاقتصاد:

من الطرق المعتمدة في دراسة علم الاقتصاد ما نلخصه فيما يلي:

1- الطريقة الاستنباطية:

هي الأسلوب المنهجي الذي يسمح للباحث الاقتصادي للوصول إلى جزئيات الأمور من منطلق الكليات، أي الأسلوب المنطقي الذهني الذي ينطلق من العام إلى الخاص، وفق فروض موضوعية يتم إثباتها أو نفيها.

2- الطريقة الاستقرائية:

تقوم هذه الطريقة على الملاحظة والتجربة انطلاقا من المنظور الخاص أو الجزئيات للوصول إلى الإطار العام والخروج بقوانين عامة تفسر الظاهرة محل الدراسة.

خامسا-طرق التحليل الاقتصادي: يعتمد التحليل في الاقتصاد على الطرق التالية:

1-الطريقة الوصفية:

تعتمد هذه الطريقة على تحليل الظاهرة الاقتصادية بشكل وصفي، دون أي رابطة أو صلة تربط العوامل مع بعضها البعض. وما يعاب على هذه الطريقة أنها توقع الباحث الاقتصادي في التناقض، إلا أنها تعد وسيلة لتحليل الظواهر التي لا يمكن تناولها بشكل كمي.

2-الطريقة الرياضية:

تستخدم الطريقة الرياضية في التحليل الاقتصادي في تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية لتلافي احتمال الوقوع في خطأ منطقي، إذا ما استخدم المنطق اللفظي وحده في حالات تعدد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة. وقد انتشر استخدام المنطق الرياضي في الاقتصاد في الوقت الحاضر، غير أنه ينبغي ملاحظة أن الصياغة الرياضية للتحليل الاقتصادي لا تعني عدم إمكانية ترجمة النتائج التي يتم التوصل إليها في صورة لفضية، بل تعني أن المنطق اللفظي لا يسمح بالتوصل لمثل هذه النتائج بالدقة التي توفرها الطريقة الرياضية. وأن العلم الذي يتم بهذه الطريقة هو الاقتصاد الرياضي[28].

3-الطريقة القياسية:

قد يكون هدف التحليل الاقتصادي أكثر من مجرد تحديد العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية، كما هو الحال في الاقتصاد الرياضي، بل هو محاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض، ولتحقيق ذلك يستخدم الإحصاء والرياضيات في صياغة النظرية الاقتصادية، ويطلق على العلم الذي يتناول هذا النوع من التحليل بالاقتصاد القياسي. وقد أخذ هذا المنهج يتقدم بشكل كبير نتيجة لاستخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية، وبموجب هذا التحليل يمكن اختبار النظرية الاقتصادية كميا، كما أن التحليل يسمح بالتنبؤ بالقيم لأهم المتغيرات لرسم السياسة الاقتصادية[29].

---

[28] عمر محمود العبيدي، مبادئ الاقتصاد، ص3، تاريخ الاقتباس: 28-11-2016، الموقع الإلكتروني: qu.edu.ip/ade/wp-content/upload/2016/02/11.pdf

[29] عمر محمود العبيدي، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص4.

سادسا- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

يتداخل علم الاقتصاد مع العلوم الاجتماعية الأخرى وكذا مع علوم أخرى، يستعين بها في حل المشاكل الاقتصادية، لدى يمكن القول أن الاقتصادي لا يمكنه تجاهل الجوانب غير الاقتصادية المحيطة بالظواهر الاقتصادية. سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى أهم العلوم التي ترتبط بعلم الاقتصاد.

1-علم السياسة:

ترجع التسمية القديمة للاقتصاد بالاقتصاد السياسي إلى العلاقة الوثيقة التي تربط السياسة بالاقتصاد، حيث لا يمكن الفصل بينهما، فالواقع يبين أن القرار الذي يتخذ بشأن ظاهرة اقتصادية، يتم من قبل الرجل السياسي، استنادا إلى تحليلات واستشارات المختصين الاقتصاديين.

2-علم الاجتماع وعلم النفس:

لا يمكن أن تتم الدراسة الاقتصادية لظاهرة ما بمعزل عن الجوانب الاجتماعية التي يدرسها علم الاجتماع، فالاقتصاد يدرس السلوك الإنساني المندفع نحو تلبية احتياجاته غير المحدودة بموارده المحدودة، وهذا السلوك يتأثر بعدة عوامل إنسانية يدرسها علم النفس.

3-علم الإحصاء وعلم الرياضيات.

تعتبر الأدوات الإحصائية وسيلة مهمة تساعد الاقتصادي في تحليل الظاهرة الاقتصادية، ومعرفة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها. كما تمثل الأساليب الرياضية الأساس للبرهان والتحليل الاقتصادي، وكذا للتعبير الكمي الدقيق للظاهرة محل الدراسة.

خلاصة المحاضرة:

الاقتصاد علم ينتمي إلى العلوم الإنسانية، يقوم على دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان القائم على تلبية الاحتياجات المتزايدة والمستمرة في مقابل الموارد المحدودة والتي تصلح لاستخدامات متعددة، ووفق هذا المفهوم تقوم المشكلة الاقتصادية على الندرة، والتي تعتبر حسب العرف الاقتصادي نسبية، ذلك أن ندرة الشيء بالنسبة للحاجة إلية أو الطلب علية.

المحاضرة الثالثة: المشكلة الاقتصادية.

مقدمة

يتمثل جوهر المشكلة الاقتصادية في على التواؤم بين الموارد والحاجات الإنسانية، والتي تنعكس في صورة ندرة نسبية للموارد المتاحة والتي تصلح لاستعمالات متعددة، مما يحتم على الإنسان ضرورة التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع البعض الأخر.سنتطرق في هذه المحاضرة إلى خصائص المشكلة الاقتصادية وأبعادها، وسبل علاجها وفق الأنظمة الاقتصادية.

أولا-تعريف المشكلة الاقتصادية:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات في عدم القدرة على إشباع جميع الاحتياجات البشرية، ويرجع هذا أساسا إلى الندرة، أي قصور الموارد المتاحة لمجتمع من المجتمعات عن الوفاء بكل ما يحتاج إليه أفراده[30].

كما تكمن المشكلة الاقتصادية في علم الاقتصاد الرأسمالي في كيفية إشباع الحاجات المتعددة واللانهائية من الموارد النادرة عن طريق الاختيار، ولذلك سمى

[30] فرحي كريمة، فراح رشيد، محاضرات في مدخل للاقتصاد، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة البويرة، 2013-2014، ص6.

علم الاقتصاد بعلم الاختيار، أي اختيار الحاجة الأكثر إلحاحا وأهمية، وتحديد طريقة استخدام الموارد الأكثر نفعاً وأولوية[31].

وفق التعريفين السابقين، يمكن تبني فكرة أساسية مفادها أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في السعي نحو تحقيق مختلف الاحتياجات اللانهائية في ظل ندرة الموارد المتاحة لهذا الإشباع. والتعريف الذي نقترحه في هذه المطبوعة هو:تتمثل المشكلة الاقتصادية في سعي الإنسان إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن بالاعتماد على الموارد النادرة نسبيا، والتي تصلح لاستخدامات مختلفة، وذلك وفق أفضل الطرق وأقلها تكلفة.

ثانيا-خصائص المشكلة الاقتصادية:

تتمثل خصائص المشكلة الاقتصادية في ثلاثة عوامل تمثل جوهر المشكلة، نحددها فيما يلي:

1-الندرة النسبية(تعتبر الندرة النسبية سمة السلع الاقتصادية):

تعتبر الندرة بالمفهوم الاقتصادي العلاقة التي تربط الحاجات بالموارد، وهي مسألة نسبية ذلك أنها لا تتوقف على كمية الموارد، بل على الحاجة إليها، فيمكن أن يتوفر المورد بكميات كبيرة، إلا أنه يبقى سلعة نادرة، لأن الحاجة إليه تفوق مقدار إنتاجه.

2-الاختيار:

ندرة الموارد الاقتصادية الضرورية لإشباع الحاجات المتعددة واللانهائية، تحتم على الإنسان ترتيب هذه الحاجات حسب أولوياته وحسب أهميتها، ويحدد الحاجات الأكثر إلحاحا والتي لا مفر من إشباعها، والأخرى التي يمكن أن يضحي بها.

[31] كمال توفيق محمد الحطاب، نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثالث، جامعة اليرموك، 2002، ص86.

3-التضحية:

عندما يستخدم الإنسان موارده التي لها استعمالات بديلة في سبيل إشباع حاجة معينة، فإنه قد ضحى بالحاجات الأخرى، وهذا حسب سلم الأولويات الذي تبناه.

ثالثا-أسباب المشكلة الاقتصادية:

جوهر المشكلة الاقتصادية يتمثل في ندرة الموارد المتاحة، والتي تنعكس على قدرة المجتمع على الإيفاء باحتياجات أفراده المختلفة. وبشكل عام تتمثل أسباب المشكلة الاقتصادية فيما يمكن تحديده في النقاط التالية[32]:

- عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها.
- قابلية بعض الموارد للنفاذ.
- ازدهار الحضارات وتقدم المدن والتوسع في الاكتشافات العلمية والفنية يؤدي إلى خلق سلع وخدمات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق حاجات لم تكن موجودة من قبل.
- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

رابعا-أبعاد المشكلة الاقتصادية:

لفهم المشكلة الاقتصادية، لابد من الإجابة عن عدد من الأسئلة الهامة، التي تشكل أهم المسائل الواجب معالجتها من قبل كل اقتصادي، هذه الأسئلة هي:

أ-ماذا ننتج؟ أو بعبارة أخرى: ماذا ينبغي أن ننتج وبأي كميات؟

ندرة الموارد تحتم على الإنسان تفضيل بعض الحاجات على حاجات أخرى، وعلى أساس هذا الاختيار يتم تحديد أنواع السلع والخدمات التي يجب إنتاجها.

[32] فرحي كريمة، فراح رشيد، محاضرات في مدخل للاقتصاد، مرجع سابق، ص30.

ب-كيف ننتج؟ أو بصياغة أخرى، ما هي طريقة الإنتاج المناسبة لتحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات؟. إذن الإجابة عن هذا السؤال يحتم الاختيار المناسب لطريقة الإنتاج، طالما أن هناك أكثر من طريقة لخلق السلع والخدمات.

قد تختلف الاقتصاديات فيما بينها من حيث مجموعة الحوافز الاقتصادية، والتهديدات وأنماط السلوك التنافسي المسموح بها، ولكنها جميعها تظل تواجه مشكلة كيفية استخدام مواردها المحدودة لإنتاج السلع[33].

ج-لمن ننتج؟ من أجل من سوف ننتج؟ أو على من سيوزع الإنتاج؟ فهناك أيضا مشكلة اختيار في التوزيع، فكل فرد لا يستطيع أن يحصل على كل ما يرغب به من السلع والخدمات. وهنا لابد من العدالة في توزيع الإنتاج، ولابد من إيجاد وسيلة يمكن بواسطتها قياس مدى مساهمة كل فرد في العملية الإنتاجية[34].

خامسا-الحاجات:

1-تعريف الحاجة:

يكون النشاط الإنساني نشاطا اقتصاديا عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد، فكل إنسان له حاجات أو رغبات تتمثل في إحساس أليم يريد إزالته أو إحساس بالراحة يريد زيادته. وهناك وسائل قادرة على إشباع هذه الحاجات بإيقاف الإحساس بالألم أو عدم الرضا أو جلب الإحساس بالارتياح أو زيادته[35].

2-خصائص الحاجات: تتميز الحاجات بمجموعة من الخصائص، نذكر أهمها:

---

[33] بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010، ص130.

[34] كمال توفيق محمد الحطاب، نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص87.

[35] مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2007، ص2.

-الحاجة نسبية: الحاجة الإنسانية تعتبر شخصية، أي أنها تختلف من فرد لآخر، وتختلف من زمان لآخر ومن مكان لآخر.

-الحاجات لانهائية: يقصد بأنها دورية ومتجددة، أي تتولد بعد فترة من إشباعها، كالحاجة إلى الطعام والشراب.

-الحاجات متكاملة: بعض الحاجات مرتبطة ببعضها البعض، بحيث لا يمكن إشباع إحداها دون وجود الأخرى.

-قابلية الحاجات للإحلال: المقصود بقابلية الحاجات للإحلال محل بعضها يعني أن إشباع إحداها يمكن أن يغني عن إشباع الأخرى.

سادسا-الأموال أو الموارد الاقتصادية:

1-تعريف:

المال أو المورد بالمفهوم الاقتصادي عبارة عن كل شيء نافع متاح للاستعمال، والمنفعة هي القدرة على إشباع حاجة من الحاجات أو رغبة من الرغبات الإنسانية. فلكي يكون المال أو المورد اقتصاديا، يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية[36]:

- وجود حاجة محسوسة لدى الفرد ووجود علاقة بين الحاجة والشيء، يعتبره الفرد قادرا على إشباع الحاجة.
- يجب أن تتوافر في الشيء النفعية، أي قابلية لإشباع حاجة أو رغبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- الندرة وهي الخاصية التي تميز بين الموارد الحرة والمتوافرة بكميات غير محدودة بالنسبة لإشباع الحاجات الإنسانية، والأموال الاقتصادية المتاحة

[36] مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص5.

لدى الأفراد بكميات محدودة، وهذه الأخيرة هي التي تكون محل اهتمام علم الاقتصاد.

2-أنواع الموارد (السلع):

أ-السلع الحرة: هي كل السلع أو الموارد التي لا يوجد لها استخدام محدد أو كل الأشياء التي لها استخدام أو منفعة، إلا أنها موجودة بكميات غير محدودة في الطبيعة، ويمكن الحصول عليها بدون دفع الثمن.

ب-السلع الاقتصادية:هي السلع التي تتميز بالندرة النسبية أي أنها توجد في الطبيعة بكميات محدودة وأقل من الكمية المرغوب فيها، والتي تصلح لإشباع الحاجات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وما يمكن الإشارة إليه هو أن هذه السلع ينشأ عليها طلب وعرض ويتحدد لها سعر.

ج-السلع الإنتاجية: هي السلع التي تستخدم في عملية إنتاج السلع والخدمات وتصنف إلي صنفين، أولهما يسمى السلع الرأسمالية وثانيهما يسمى السلع الوسيطة.

د-السلع الاستهلاكية: هي السلع التي تستخدم مباشرة في إشباع الحاجات بشكل مباشر وتنقسم إلى سلع معمرة والتي يمكن استخدامها عدة مرات، وسلع غير معمرة تفنى في استعمالها الأول.

سابعا-علاج المشكلة الاقتصادية:

1- النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على الحرية الاقتصادية المطلقة للفرد، وبهذه الحرية يتحقق التقدم الاقتصادي وتشبع حاجات أفراد المجتمع، لأن الفرد وهو يسعى لتحقيق

مصلحته الذاتية، يحقق دون أن يشعر المصلحة المجتمعية، وبالتالي تحقيق التوافق بين المصلحة العامة والخاصة.

إن آلية السعر وتفاعل قوى العرض والطلب في السوق وسيلتان هامتان لعلاج المشكلة الاقتصادية، من خلال تحديد السلع والخدمات الواجب إنتاجها وفق الطرق المثلى.

الأزمات التي عصفت باقتصاديات العالم أكدت قصور النظام الرأسمالي في تحقيق الاستقرار وعلاج المشكلة الاقتصادية، وكذا أوجدت ضرورة لتدخل الدولة في الاقتصاد، وهذا ما يعارض مبدأ الحرية الفردية وعدم تدخل الدولة .

2-النظام الاشتراكي:

ينظم النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي عن طريق خطة وطنية (التخطيط المركزي) تضعها الدولة، وتبسط من خلالها سيطرتها على كافة الموارد الاقتصادية، وتوزعها على أبناء المجتمع بالتساوي على قاعدة كل يعمل بقدر طاقته، ويأخذ من عوائد عناصر الإنتاج بقدر عمله أو حاجته. النتيجة هي انخفاض الإنتاج المادي كما وكيفا وسوء أحوال المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا، حيث لم تعالج المشكلة الاقتصادية، التي اعتبرها الاقتصاد الاشتراكي بأنها تتجسد في التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع[37].

3-علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي:

يقر الاقتصاد الإسلامي بنشوء مشكلة اقتصادية في المجتمع، لكن لا يرجعها لمشكلة الطبيعة وشح مواردها، كما يزعم النظام الرأسمالي، فقد سخر الله سبحانه

[37] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2012، ص58.

وتعالى للإنسان في هذه الأرض، كل ما يحقق له حياة كريمة، بموارد وموارد كافية له وللأجيال المتلاحقة، مصداقا لقوله تعالى:﴿ **أليس الله بكاف عبده**﴾ الآية 36 من سورة الزمر، وقوله تعالى:﴿**الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار(32) وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار(33) وأتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار(34)**، سورة إبراهيم.

الواقع أن المشكلة الاقتصادية في المنظور الإسلامي ليست مشكلة ندرة موارد أو مشكلة اختيار، ولكنها ندرة عمل منتج، ومشكلة ظلم الإنسان لنفسه وكفره بالنعم التي وهبها الله له، بما انعكس سلبا على الواقع الاقتصادي بقلة الإنتاج وانتشار الأزمات..إلخ[38].

علاج المشكلة الاقتصادية في رأي النظام الاقتصادي الإسلامي، يتم من خلال نظرة شاملة لجميع جوانب الحياة المادية والمعنوية، تقر بأصالة الملكيتين الخاصة والعامة، وتوافق بين المصلحة العامة والفردية. وقد أجاز الإسلام للحاكم حق التصرف في الأموال العامة بما يكفل تقليل التفاوت في المداخيل والثروات بين الأفراد، وله حق إعادة التوزيع بوسائل تحقق العدالة في التوزيع[39].

[38] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص59.

[39] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص60.

خلاصة المحاضرة:

لم يتمكن أي نظام اقتصادي من حل المشكلة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لسكان العالم، فالأزمات الاقتصادية التي تسبب فيها النظام الرأسمالي الذي كان أفضل ما أبدعه الفكر الاقتصادي الوضعي، دليل على ذلك، فكل محاولات الاقتصاديين للوصول إلى حلول تنهي أزمة تعصف بالاقتصاد، تتسبب في أزمة مستقبلية.

المحاضرة الرابعة: النشاط الاقتصادي.

مقدمة

يتشكل النشاط الاقتصادي من مجموع الأنشطة التي يمارسها الأعوان الاقتصاديون من خلال عمليات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والادخار والاستثمار، وكل نشاط اقتصادي يهدف إلى مواجهة الندرة، ولا يمكن اعتبار

النشاط الإنساني اقتصاديا إلا إذا هدف إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد. سنتطرق في هذه المحاضرة إلى الأنشطة الاقتصادية من خلال التعرض إلى المفاهيم العلمية المرتبطة بها بدأ بنشاط الإنتاج، وصولا إلى نشاط الاستثمار.

أولا-تعريف النشاط الاقتصادي:

هو مجموعة من المهام والعمليات التي يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد لاستخراج الموارد الطبيعية وتحويلها حتى تصبح صالحة للاستعمال، والتي يحصل بها أفراد المجتمع على حاجاتهم[40].

هدف النشاط الاقتصادي هو مواجهة الندرة النسبية للموارد، من خلال مجموعة من الأنشطة التي تتمثل في الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار.

ثانيا-نشاط الإنتاج:

1-تعريف:

عرف جان باتيست ساي الإنتاج بأنه يشمل كل عمل نافع يؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهو حسب تعريف الاقتصاديين في العصر الحديث خلق لمنفعة جديدة أو إضافة منفعة[41]. فالإنتاج ليس خلق المادة كما اعتقد الطبيعيون.

يعتبر الإنتاج مجموعة العمليات التحويلية التي يقوم بها المنتج بغرض تحقيق منفعة معينة، وهذا من منطلق فكرة التحويل، وبالمفهوم القيمي، يرتبط الإنتاج بفكرة القيمة، باعتبارها التعبير المباشر عن التقدير الاقتصادي، فجميع علاقات الإنتاج

[40] رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، دار الأمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص15.

[41] عزت عبد الحميد البرعي، مصطفى حسني مصطفى، مبادئ الاقتصاد السياسي، بدون دار النشر، بدون مكان النشر، 2006، ص9.

تخضع في النهاية لاعتبارات الأثمان والنفقات وظروف السوق، أما بالمعنى المحاسبي أي فكرة القيمة المضافة، يقصد به إحصاء السلع والخدمات الجديدة، أي إضافة قيمة مضافة. والإنتاج يتعلق بإشباع حاجات الإنسان المتعددة واللانهائية والتي من شأنها تحقيق الأهداف الاجتماعية[42].

2-نظرية الإنتاج:

تتمثل في الجواب على السؤال: ماذا وكيف ننتج؟، وذلك بدراسة العلاقة بين الإنتاج وعناصره والعلاقة بين الإنتاج وتكاليفه، ويتخلل ذلك دراسة عناصر الإنتاج وبيان فعاليتها وعلاقة بعضها ببعض وكيفية التحول من إنتاج إلى آخر أو زيادته، وتقسيم العملية الإنتاجية أو ما يسمى بالتخصص، ومن تم تقسيم العمل...إلخ[43].

3-عناصر الإنتاج:

قسم الاقتصاديون الكلاسيكيون عناصر الإنتاج التي يعتمدها الفرد لإشباع الحاجات المتعددة من السلع والخدمات إلى الطبيعة أي الأرض والعمل ورأس المال، وفي أواخر القرن التاسع عشر أضاف الاقتصادي البريطاني مارشال إلى هذه العناصر، عنصراً رابعاً هو التنظيم[44].

أ-الطبيعة:

[42] سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي: النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص150.

[43] الطاهر قانة، نطاق علم الاقتصاد وموضوعه، ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، 2011، ص17.

[44] عزت عبد الحميد البرعي، مصطفى حسني مصطفى، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص11.

هي كافة الهبات الطبيعية التي لا دخل لعمل الإنسان في إيجادها ويتمكن الإنسان بفضلها من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته، ويمكن أن تكون مجالا للملكية أو للسيطرة عليها وتتمتع بندرة نسبية[45].

ب-عنصر العمل:

يمثل عنصر العمل خدمات الأيدي العاملة التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات، وقد يكون العمل جسماني يعتمد أساسا على المجهود العضلي للإنسان، أو ذهني يعتمد على المجهود العقلي للإنسان أساسا. هذا ويؤخذ في الاعتبار عند دراسة عنصر العمل ناجيتين: الناحية النوعية والناحية الكمية، حيث تتمثل الناحية الأولى للعمل في اختلاف درجة مهارة العمال وإنتاجيتهم، والتي تتوقف على الصفات الوراثية والمكتسبة للعامل ودرجة الثقافة والمستوى الخلقي وغير ذلك مما يؤثر على حجم وكفاءة الإنتاج، أما عن الناحية الكمية فتتمثل في حجم القوة العاملة أو عدد المشتغلين في سوق العمل، والتي تتحدد بعدد السكان وتوزيعهم حسب السن والجنس[46].

ب-1-خصائص العمل:

فيما يلي خصائص عنصر العمل موضحة في الشكل رقم(1):

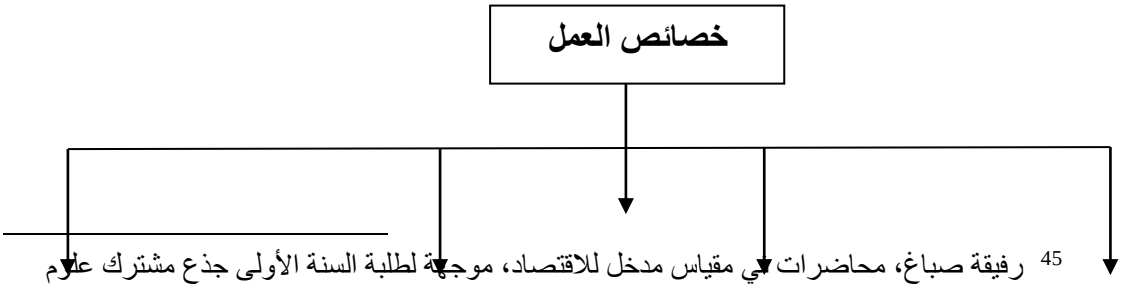

[45] رفيقة صباغ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2014-2015، ص43.

[46] عبلة عبد الحميد بخاري، نظرية الإنتاج، ص2، تاريخ الاقتباس: 03-12-2016، الموقع الإلكتروني: www.kau.edu.sa/files/0002132/subjects/me6.pdf

اختياريا :يقوم به الفرد بمحض إرادته	محقق للمنفعة الاجتماعية المتمثلة في إشباع الحاجات	أن يكون منظما	أن يترتب عليه أجر.

المصدر:من إعداد الأستاذ .

ج-عنصر رأس المال:

هو العنصر الذي يصنعه الإنسان ليساعده في عملية الإنتاج، ويشمل الآلات والمعدات والموارد التي يصنعها الإنسان لتزيد قدرته على الإنتاج. ويلاحظ أن الرأس المال النقدي هو الوسيلة للحصول على رأس المال العيني أوالحقيقي والمتمثل في الآلات والمعدات اللازمة للإنتاج. وعلى مستوى المشروع يمكن التفرقة بين نوعين من عنصر رأس المال هما[47]:

-رأس المال الثابت:الأصول الثابتة في المشروع كالآلات والمعدات والمباني والمنشآت، والتي يمكن للمشروع أن يستفيد منها في عملية الإنتاج على مدى فترات طويلة من الزمن.

-رأس المال المتداول: والذي يتمثل في المواد الأولية والسلع غير تامة الصنع التي يستخدمها المشروع في عملية الإنتاج، والتي تستهلك بمجرد استعمالها.

د-عنصر التنظيم:

هو نوع خاص من النشاط الإنساني يدرج أحيانا تحت عنوان العمل، ولكن بمميزات خاصة ولكونه يلعب دوراً خاصاً في النظام الاقتصادي، كان من الأفضل أن يعامل كعنصر إنتاجي منفصل عن العمل. وهو يشير إلى مهمة تجميع عناصر الإنتاج الأخرى، العمل والأرض ورأس المال واستخدامها في العملية الإنتاجية

[47] عبلة عبد الحميد بخاري، نظرية الإنتاج، مرجع سابق، ص2.

واتخاذ قرار القيام بها وتحمل مخاطر تنفيذها. والمنظم هو ليس الشخص الذي تعهد إليه إدارة المشروع فحسب، إنما هو الرائد الذي يضع كل مواهبه ومهاراته في خدمة المشروع لتنميته عن طريق إنتاج السلع الجديدة أو استخدام الطرق الفنية الجديدة في الإنتاج[48].

ثالثا-نشاط الاستهلاك:

يعتبر نشاط الاستهلاك الحلقة الضرورية والمحفزة لنشاط الإنتاج، الذي يهدف إلى تلبية حاجات أفراد المجتمع من سلع وخدمات.

كما يعرف بأنه العملية التي تمكن الأفراد من إشباع رغباتهم وتؤدي في نفس الوقت إلى القضاء على المواد والخدمات، وهو ذلك النشاط الذي يزاوله الإنسان لإشباع حاجاته ورغباته التي يشعر بها، وذلك من خلال إتلاف المنتجات بهدف الإنتاج مرة أخرى[49].

هذا التعريف يرشدنا إلى التفرقة بين السلع الاستهلاكية التي تفنى بمجرد استعمالها لتلبية حاجة معينة، والسلع الوسيطة أو السلع الإنتاجية التي تدخل في عملية إنتاج سلع أخرى، أي أن هذا الصنف لا يستهلك مباشرة، ويدخل في هذا الصنف المواد الأولية.

رابعا-نشاط التوزيع:

يعرف التوزيع بأنه كيفية تحديد أثمان عناصر الإنتاج، أما إعادة التوزيع فتعني التعديلات اللازمة التي تدخلها الدولة على هذا النشاط، والمقصود بالتوزيع كذلك

[48] محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص154.

[49] رفيقة صباغ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مرجع سابق، ص48.

انتقال وتقسيم الدخل أو الثروة بين أفراد المجتمع سواء تم ذلك عن طريق المعاوضة أو بوسائل أخرى كالإرث والهبات والأوقاف والزكاة ..إلخ، والدخل هو التعبير عن تيار المنافع الحقيقية خلال فترة زمنية سواء كان مصدرها العمل أو الثروة أو أي عنصر إنتاجي آخر، أما الثروة فتعني المال بالمفهوم الفقهي أو الثروة الخاصة عند الاقتصاديين أي مجموع السلع النافعة القابلة للتملك كالأرض والثروات والنقود[50].

خامسا-نشاط الادخار:

يعتبر الادخار ظاهرة اجتماعية لها بعد اقتصادي، حيث يسعى الأفراد إلى حبس جزء من الدخل في شكل مدخرات، تستعمل مستقبلا لتلبية الاحتياجات المختلفة، وبذلك فهذه العملية تتجسد في التضحية بالاستهلاك الحالي مقابل الاستهلاك المستقبلي. والادخار يمكن أن يكون على شكل أصول مالية منقولة أو على شكل أصول مادية.

والفرق بين الادخار والاكتناز هو أن في هذه الأخيرة تحجب الأموال عن المجتمع ولا ينتفع بها، أما في حالة الادخار، فإنها تأخذ طريقها نحو وعاء من الأوعية المالية، فلا تحجب عن التداول ولا تعطل الدورة الاقتصادية، وينتفع بها المجتمع[51].

سادسا-نشاط الاستثمار:

[50] يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007، ص641.

[51] يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص651.

يعتبر الاستثمار كل إضافة إلى رأس المال، وهو كذلك خلق أصول رأسمالية جديدة من آلات ومباني وعتاد، ..إلخ، تزيد من قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع الاستهلاكية، فالاستثمار هو تيار إضافي من السلع الإنتاجية التي تسهم في إنتاج السلع الاستهلاكية، أما رأس المال فهو رصيد قائم من السلع الإنتاجية، فكل زيادة في استثمارات الدولة، سيضيف ذلك إلى رصيدها من رأس المال[52].

خلاصة المحاضرة:

كل عون اقتصادي يمارس نشاطا اقتصاديا يهدف من خلاله إلى تحقيق أهدافه ومقاومة الندرة النسبية للموارد، وذلك بممارسة وظيفة أساسية بالموازاة مع وظائف ثانوية، فقطاع العائلات يمارس الوظيفة الاقتصادية الأساسية المتمثلة في الاستهلاك مع عمليات اقتصادية أخرى كالادخار أو الاستثمار. إذن الحياة الاقتصادية تتشكل من مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي تساهم بقدر معين في سبيل تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

المحاضرة الخامسة:نظرية التوزيع.

مقدمة

[52] عليان عبد الله الحولي، محاضرات في اقتصاديات التعليم، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015-2016، ص5.

لا يمكن للمؤسسة أن تنتج إلا بتشارك مجموعة من المتعاملين، كل حسب وظيفته الاقتصادية، لتحقيق فائض في الثروة ، تعتمد المؤسسة عليه لتثمين عناصر الإنتاج من خلال ما يسمى بالتوزيع الأولي للمدخيل. سنتطرق في هذه المحاضرة إلى المفاهيم المرتبطة بنظرية التوزيع ونربط نشاط التوزيع بالعائد المترتب عن كل عنصر من عناصر الإنتاج، لنتطرق في الأخير إلى عملية إعادة التوزيع.

أولا-مفهوم نظرية التوزيع:

يعرف الاقتصاديون نظرية التوزيع بأنها النظرية التي تبحث في كيفية تحديد أسعار(أثمان) خدمات عناصر الإنتاج التي تسهم في العمليات الإنتاجية المختلفة وتوزيعها، كما أنها تبحث في الطريقة التي تتفاعل بها الظروف المحددة للطلب والعرض لتلك العناصر، عند تحديد أسعارها. بمعنى أن هذه النظرية تبين كيفية توزيع الدخل القومي كأنصبة محددة على خدمات عناصر الإنتاج الأربعة وهي: الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وهذا ما يعرف عند الاقتصاديين بالتوزيع الوظيفي للدخل القومي[53].

يرى بعض الاقتصاديين أن نظرية التوزيع لا تعتبر من النظريات الاقتصادية، بل هي مجرد أراء قيلت في نظريات السعر، أو أنها شكل من أشكال نظرية السعر. مع ذلك فإن نظرية التوزيع تعبر عن ملكية الدخل وكيفية تحديده، دون أن تكون لها علاقة بالناحية المادية لعناصر الإنتاج التي تحصل على الدخل[54].

---

[53] إبراهيم بن عبد الرحمان آل عروان، نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 16، المملكة العربية السعودية، 2003، ص551.

[54] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص181.

يوضح الشكل رقم(2) العائد من كل عنصر من عناصر الإنتاج:

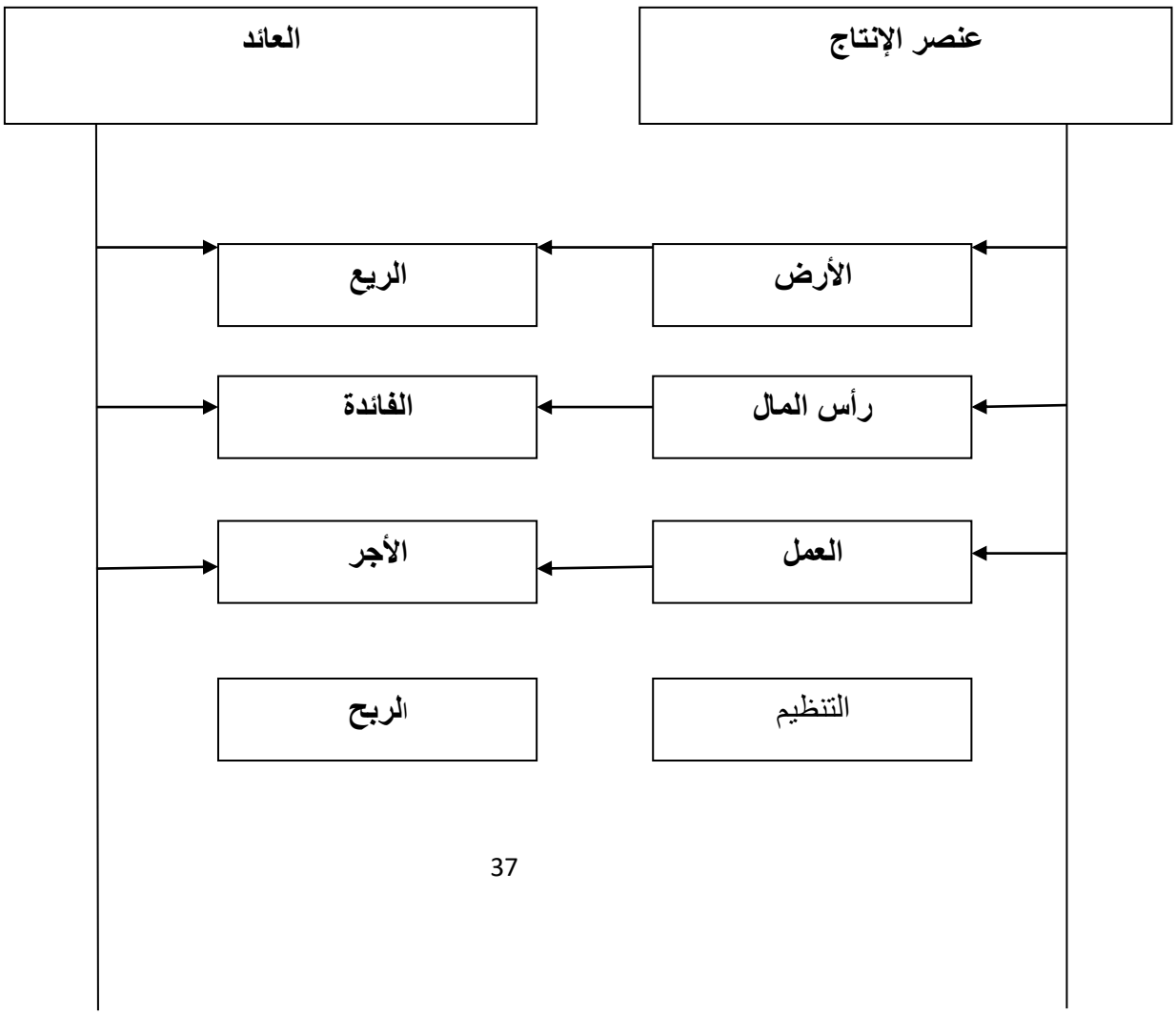

المصدر: من إنجاز الأستاذ.

ثانيا:الأجر.

1-مفهوم الأجر: المفهوم الاقتصادي للأجر يعني التعويض المدفوع للأجير كثمن لجهده المقدم من قبل شخص(منتج) أو مجموعة أشخاص (منتجون) خلال فترة زمنية محددة[55].

2-أنواع الأجور: بشكل عام يمكن تصنف الأجور إلى الأصناف التالية:

أ-الأجر النقدي: هو البديل النقدي (أي يدفع نقدا) للأجير مقابل أداء عمل معين.

ب-الأجر الطبيعي (العيني): الأجر الذي يدفع على شكل مدفوعات مادية أو طبيعية كالسكن أو دفع جزء منه على شكل منتجات، كما في حالة الزراعة على شكل سلع وخدمات[56].

ج-الأجر الاسمي: يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال فترة زمنية معينة[57].

د-الأجر الحقيقي: هو مقدار السلع والخدمات التي يستطيع الأجير الحصول عليها بواسطة الأجر النقدي، هنا تجدر الإشارة إلى أن الأجر الحقيقي هو المقياس الدقيق للمستوى المعيشي للفرد وقدرته الشرائية.

3-كيفية تحديد الأجر:

---

[55] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص181.

[56] خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2013، ص119.

[57] خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص119.

يتحدد الأجر في سوق العمل كسعر ينشأ عن تقاطع منحنيي عرض العمل والطلب عليه، ولتقريب المعنى يجب تحديد مفهومي عرض العمل والطلب عليه.

يتحدد إجمالي عرض نوع من العمل عن طريق العمال الصالحين لإنجاز عمل معين، وكذا بعدد الساعات المبذولة يوميا أو أسبوعيا أو شهريا في العمل المقرر وحسب ما تحتاجه الدورة الإنتاجية. وبتحديد العامل لأوقات فراغه وهي أقل ما يمكن تحديده، يمكن أن يحدد الحد الأقصى لساعات العمل اليومية، وبهذا يتحدد عرض العمل بالساعات الممكنة التي يختار العامل فيها أن يعمل في ظل مستويات مختلفة من الأجر، بحيث تزداد كلما ارتفع الأجر والعكس صحيح[58].

أما الطلب على قوة العمل من قبل المنتجين، فإنه سيزيد طالما أن الإيراد الحدي للإنتاج أعلى من مستوى الأجر السائد في السوق، وسيتوقف عن طلب المزيد من ذلك العمل عندما يتساوى الإيراد الحدي للإنتاج مع مستوى الأجر السائد، وعليه فإن منحنى الطلب على نوع معين من العمل سينخفض كلما ارتفع الأجر، وينخفض كلما انخفض الأجر[59].

ثالثا-الريع:

1-تعريف:

عرف ريكاردو الريع بأنه جزء من ناتج الأرض يدفع لمالكها مقابل قوى الأرض الأصلية التي لا تهلك. أما مارشال فأضاف إلى نظرية ريكاردو رأس المال الثابت قياسا على عنصر الأرض مثل الآلات والمعدات والمباني، وقال بأن رأس المال

[58] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص183.

[59] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص183.

الثابت عديم المرونة على المدى القصير مثله في ذلك مثل الأرض وسمي الفائض أو الدخل منه شبه ريع تمييزا له عن ريع الأرض[60].

2-أنواع الريع:

الريع هو الدخل الناتج دون بذل أي جهد، وهو على أنواع[61]:

أ-الريع المطلق: يسمى ريع الأرض وهو تمن منفعتها كعنصر من عناصر الإنتاج.

ب-الريع التفاضلي(ريع الخصوبة): وهو الريع الناشئ عن اختلاف درجة خصوبة الأرض الزراعية.

ج-شبه الريع: هذا النوع حدده مارشال بحيث أن الرأس المال الثابت يحقق فائض سماه شبه الريع تمييزا له عن ريع الأرض.

د-الريع الاستهلاكي: كما يسميه ألفريد مارشال قيمة الإشباع الفائض التي يحصل عليها المستهلك عند شرائه سلعة، وهو مجرد ظاهرة نفسية خاصة.

3-تحديد الريع:

إن النظر إلى الريع باعتباره سعرا لمنفعة عنصر الأرض، يقودنا إلى أن هذا السعر يتحدد عند التقاء كل من الطلب على جهد الأرض وعرض ذلك الجهد في سوق معينة ووقت معين. وهذا السعر يكون واحدا بالنسبة لكل الأراضي ذات النوعية الواحدة في مكان واحد معين، والتي لها إنتاجا متشابها عند استغلالها[62].

<u>رابعا-سعر الفائدة:</u>

---

[60] إبراهيم بن عبد الرحمان آل عروان، نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية، مرجع سابق، ص560.

[61] خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص121.

[62] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص186.

تعتبر الفائدة الثمن الذي يدفعه المنتجون مقابل استخدامهم لرأس المال، ومن ثم فإن طلبهم على رأس المال يتوقف، ضمن عوامل أخرى، على سعر الفائدة السائد في المجتمع، ومن تم فكلما كان سعر الفائدة منخفضا، كلما أغرى ذلك المنتجين على الاقتراض وإقامة المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، في حين أنه كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً، كلما أدى ذلك إلى إحجام بعض المنتجين عن القيام باستثمارات جديدة أوالتوسع في المشروعات القائمة[63].

خامسا-الأرباح:

الربح هو العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلي. وقد اعتبر بعض الاقتصاديين الربح مكافأة للمخاطر التي تحيط برأس المال المستثمر، وبذلك فهو نوع من أنواع التكاليف المعتاد تقديرها مقدما[64].

ينبغي التمييز بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي، ولكن قبل ذلك يجب أن نشير إلى المفهوم الاقتصادي للتكاليف التي لا يقتصر على التكاليف الظاهرة، وإنما تتضمن التكاليف الضمنية التي تتكون من عوامل الإنتاج التي يملكها صاحب المشروع، كاستخدامه لخدمته الشخصية في إدارة مشروعه أو استخدامه لأرضه الخاصة أو رأس ماله الخاص، وهو ما يعني أن التكاليف بالمفهوم الاقتصادي أكبر من التكاليف المحاسبية، وبذلك يكون الربح الاقتصادي هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية، وبهذا يكون الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي، ما دامت التكاليف الاقتصادية أكبر من التكاليف المحاسبية. أما الربح المحاسبي فهو الفرق بين الإيراد الكلي والإنفاق الكلي (التكاليف الظاهرة) خلال

63 سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ، ص209.

64 كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص189.

فترة معينة، ويضم الإنفاق جميع المدفوعات الفعلية أو المدفوعات النقدية المسجلة في الدفاتر المحاسبية كالأجور والمواد الأولية...إلخ[65].

سادسا-إعادة توزيع العائدات:

إعادة التوزيع العمودية هي تلك التي تتم بين أسر تقع على مستويات مختلفة من الدخل، من الأغنياء نحو الفقراء، أما إعادة التوزيع الأفقية، فتسعى إلى الحفاظ على مستوى حياة الأسر عندما تتعرض لمخاطر اجتماعية كالمرض والعجز والشيخوخة و البطالة، وهذان الشكلان من إعادة التوزيع، متداخلان ويستندان إلى آليتين أساسيتين هما الجباية والحماية الاجتماعية[66].

1-إعادة التوزيع عن طريق الجباية:

الضرائب مهمتها تمويل النفقات العمومية، والمنظومة الجبائية بصفتها مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة المعمول بها في بلد ما، يمكن تصورها بحيث كلما كانت الأسر غنية كلما طلب منها المساهمة، والمنظومة الجبائية تكون أكثر توزيعية بقدر ما تكون الضرائب على الدخل وعلى الممتلكات تحتل فيها مكانة هامة، وتكون الضرائب أكثر تدرجا[67].

2-إعادة التوزيع عن طريق الحماية الاجتماعية:

الحماية الاجتماعية عبارة عن جملة من الآليات لإعادة توزيع الدخل هدفها حماية الأشخاص والأسر من بعض الطوارئ، التي تتعلق بالأخطار البدنية، التي تقلص

---

[65] خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص124.

[66] موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، 96.

[67] موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، مرجع سابق، 97.

أو تقضي مؤقتا أو نهائيا على القدرة على العمل، وتقتضي علاجا طبيا(مرض، أمومة، عجز، شيخوخة)، أو خطر اقتصادي (البطالة)، وأعباء اجتماعية. في مختلف هذه الحالات تدفع منظمات الحماية الاجتماعية، تحت شروط معينة لكل أسرة، مستحقات اجتماعية يسميها التحليل الاقتصادي تحويلات اجتماعية.المستحقات العينية تقدم كعائدات تعويضية عندما تكون موجهة لتعويض فقدان العائد المهني(معاشات الشيخوخة والعجز، تعويضات التأمين على البطالة، تعويضات عن المرض والأمومة)، وكعائدات تكميلية عندما يكون هدفها مساعدة الأسر على مواجهة بعض الأعباء(المستحقات العائلية)، أوكعائدات إعانة عندما تكون مخصصة للأفراد الأكثر فقراً (كالعائد الأدنى على الشيخوخة)، كما يمكن أن تكون على أشكال مختلفة كالتزويد المجاني بالحاجات والخدمات، ..إلخ[68].

خلاصة المحاضرة:

تطرقنا في العنصر الأخير من هذه المحاضرة إلى عملية إعادة التوزيع التي تقوم بها الدولة وفق طريقتين هما الجباية والحماية الاجتماعية، فإضافة على ذلك يوفر الاقتصاد الإسلامي آلية فريدة من نوعها لإعادة توزيع الثروة، تتمثل في فريضة الزكاة، التي تحقق المقصد التعبدي بالدرجة الأولى والهدف الاقتصادي التوزيعي بالدرجة الثانية، والذي يثبت فرضية المشكلة الاقتصادية القائمة على سوء التوزيع لا على الندرة النسبة لوسائل إشباع الحاجات.

[68] موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، مرجع سابق، 98.

المحاضرة السادسة:الأعوان الاقتصاديون.

مقدمة

يعتمد النشاط الاقتصادي على تشارك مجموعة من الأعوان يختلفون في نشاطهم الاقتصادي، لكن يساهمون في تنمية الحياة الاقتصادية، من خلال أداء وظيفة اقتصادية رئيسية، ويرتبطون فيما بينهم بمجموعة من العلاقات تتولد عنها تدفقات اقتصادية في اتجاهات مختلفة. نهدف في هذه المحاضرة إلى تحديد المتدخلين في الدورة الاقتصادية مع تحديد الدور الذي يلعبه كل فاعل اقتصادي .

أولا-العون الاقتصادي:

1-تعريف:

يعرف العون الاقتصادي بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا، يترتب عليه تدفقات اقتصادية.

2-تعريف التدفقات الاقتصادية:

التدفق الاقتصادي عبارة عن حركة السلع والخدمات والأموال بين الأعوان الاقتصاديين، هو ينقسم إلى صنفين:

- التدفقات الحقيقية أو العينية: وهي حركة السلع والخدمات بين الأعوان الاقتصاديين.
- التدفقات النقدية: هي حركة النقود بين الأعوان الاقتصاديين في اتجاه معاكس للتدفق الحقيقي.

ثانيا-الأعوان الاقتصاديون:

يتحدد النشاط الاقتصادي من تفاعل مجموعة من القطاعات الاقتصادية، التي نذكرها على الشكل التالي:

1- قطاع الأسر (قطاع العائلات):

يتكون هذا القطاع من مجموع المستهلكين سواء كانوا يعيشون ضمن أسر أو بشكل فردي، ويتشابهون في نشاطهم الاقتصادي المتمثل في استهلاك السلع والخدمات بالدخل المتحصل عليه مقابل العمل، كما أن جزء من الدخل يمكن أن يدخر ليستهلك في المستقبل.

تتمثل مساهمة الأسر في الاقتصاد الوطني من خلال[69]:

- استعمال جزء من الدخل في الإنفاق الاستهلاكي(السلع والخدمات).
- ادخار الجزء الفائض عن الاستهلاك.
- استثمار المدخرات.
- دفع الضرائب والرسوم.

2-المؤسسات الاقتصادية:

أ-تعريف المؤسسة : اختلفت تعاريف المؤسسة الاقتصادية حسب الاتجاهات الاقتصادية، بحيث لا يمكن الوصول إلى تعريف موحد ودقيق، لكن بشكل عام تعتبر المؤسسة الاقتصادية خلية اجتماعية اقتصادية ذات وظيفة إنتاجية، تهدف إلى تحقيق الاستمرار.

ب-أصناف المؤسسات:

تصنف المؤسسات وفقا لعدة معايير من بينها:

[69] قريش بن علال وأخرون، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مرجع سابق، ص37.

ب-1-الشكل القانوني: وفقا لهذا المعيار تقسم المؤسسات إلى:

- المؤسسات الفردية: تعود ملكيتها لشخص واحد أو عائلة واحدة.
- الشركات: شركات الأشخاص مثل شركة التضامن وشركة المسؤولية المحدودة، وشركات الأموال مثل شركات المساهمة.

ب-2- الطابع الاقتصادي: وفقا لهذا المعيار تصنف المؤسسات إلى مؤسسات صناعية، مؤسسات فلاحية، مؤسسات تجارية،...إلخ.

ب-3-طبيعة الملكية:

- المؤسسات الخاصة : تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد كشركة الأشخاص.
- المؤسسات العمومية أو العامة: ملكيتها للدولة.
- المؤسسات المختلطة: الملكية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ج-النشاط الاقتصادي للمؤسسات:

تتمثل مساهمة المؤسسة في النشاط الاقتصادي فيما يلي:

- إنتاج السلع والخدمات وتحقيق قيمة مضافة.
- الاستثمار بهدف تجديد وسائل الإنتاج.
- دفع الضرائب والرسوم.

3-المؤسسات المالية:

هي المؤسسات التي يتمثل نشاطها الأساسي في جمع الودائع من الأفراد والمؤسسات أصحاب الفائض، وإقراضها إلى مجموعات أخرى أو استثمارها من أجل تحقيق عوائد مالية. ويضم هذا النوع من المؤسسات كل من البنوك وصناديق الادخار وشركات التأمين.

تساهم هذه المؤسسات في تمويل الاقتصاد من خلال:

- تجميع رؤوس الأموال(جمع الودائع من الأعوان الاقتصاديين).
- تقديم المدخرات في شكل قروض مقابل الحصول على عائد مالي(الفائدة).
- دفع الضرائب والرسوم.

4-الإدارات العمومية:

هي كل الهيئات التي تقوم بتقديم خدمات عامة مجانا غالبا مثل التعليم والأمن والعدالة، وتقوم بإعادة توزيع المداخيل والثروات عن طريق الضرائب والرسوم والمساعدات، بحيث يغطي هذا القطاع نفقاته عن طريق عائدات الضرائب.ويتلخص نشاطها فيما يلي[70]:

- تقديم خدمات لأفراد المجتمع.
- تتحصل على إيرادات في شكل ضرائب ورسوم من الأعوان الاقتصاديين.
- تستهلك السلع والخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية.
- تقوم بالاستثمار في المجالات المختلفة.

5-العالم الخارجي:

يتمثل في الأعوان الاقتصاديين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الدولة المعنية، وهذا بحكم انفتاح معظم الاقتصاديات على العالم الخارجي، الذي يمثل مجال لتبادل المنتجات وفق أسس وقواعد التجارة الدولية.

[70] رفيقة صباغ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مرجع سابق، ص55.

خلاصة المحاضرة:

أشارنا فيما سبق إلى أن المتدخلين الاقتصاديين على خمسة أصناف، ولكل عون اقتصادي وظيفة اقتصادية يقوم بها، بالإضافة إلى وظائف ثانوية، ومقدار من المساهمة في تمويل الاقتصادي الوطني، وهذا بالتشارك مع العالم الخارجي الذي يمثل مجالا للتبادلات الاقتصادية في اتجاهين متعاكسين، وفق مبادئ وأسس التبادل التجاري، الذي يتأثر بالقوة الاقتصادية لكل بلد.

المحاضرة السابعة: الدورات الاقتصادية والأزمات.

مقدمة

تعتبر الدورة الاقتصادية ظاهرة أساسية في النشاط الاقتصادي وإحدى السمات الأساسية في الاقتصاديات الصناعية، وهذا المفهوم يرجحه الكثير من الاقتصاديين الرأسماليين. سنحاول في هذه المحاضرة تقريب الطالب من المفاهيم المتعلقة

بالدورة الاقتصادية، ومفهومها عند كينز ومراحلها، وكما سنتطرق إلى مفهوم الأزمات وأنواعها حسب تصنيف صندوق النقد الدولي.

أولا: الدورات الاقتصادية.

1-تعريف الدورة الاقتصادية:

يعرف بول ساموبلسون الدورة الاقتصادية بأنها: تأرجح مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة، الذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشر سنوات، والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها[71].

كما تعتبر الدورة الاقتصادية أحد السمات الأساسية في الاقتصاديات الصناعية القائمة على الأنظمة النقدية المعقدة والمتشابكة، فالتوسع الاقتصادي يعقبه الاضطراب والانهيار الاقتصادي والكساد، فينخفض مستوى الإنتاج وحجم الاستخدام، وبعد أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة الجمود، يبدأ الانطلاق من جديد[72].

إذن لا خلاف على أن الدورة الاقتصادية ظاهرة أساسية في النشاط الاقتصادي، كما أكده شومبيتر الذي رأى أنها ميزة ضرورية للنمو الاقتصادي، ورجح هذا المفهوم الكثير من الاقتصاديون الرأسماليون.

2-مراحل الدورة الاقتصادية: تتكون الدورة الاقتصادية من أربعة مراحل نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم(3): مراحل الدورة الاقتصادية.

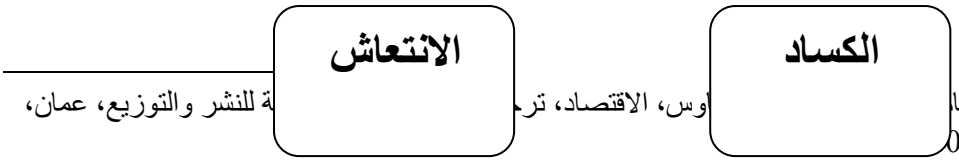

[71] بول سا[illegible]اوس، الاقتصاد، تر[illegible]ة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 01.

[72] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص139.

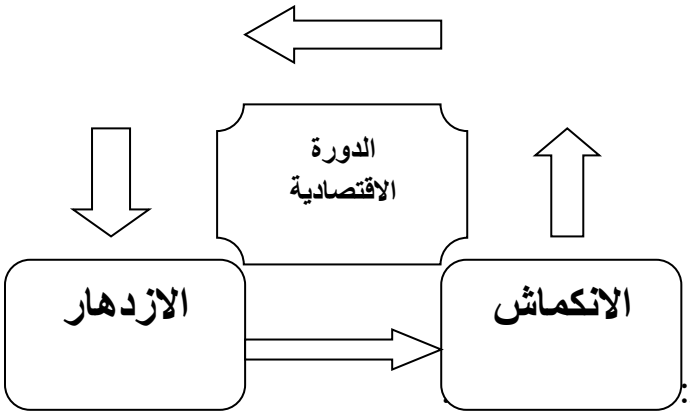

المصدر:

-مرحلة الازدهار: تتميز هذه المرحلة بزيادة أو بارتفاع عادي في الإنتاج والأسعار وحجم النقود ومعدلات الفائدة.

-مرحلة الركود أو مرحلة الأزمة: تتميز بانخفاض في حجم الإنتاج والدخل مع انهيار الأسعار وتزايد البطالة...إلخ.

-مرحلة الكساد:تتميز هذه المرحلة بانخفاض الأسعار وانتشار البطالة وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي.

-مرحلة الانتعاش (التوسع أو الاستعادة):تتميز بالثبات في المستوى العام للأسعار مع تزايد بطئ في النشاط الاقتصادي وانخفاض سعر الفائدة.

3-الدورة الاقتصادية لكينز:إن أزمة الكساد الكبير (1932-1929) التي أصابت الدول الرأسمالية والتي أدت إلى اهتزاز أركان النظرية الكلاسيكية وإلى انعدام الثقة في كل ما جاءت به، وتولد شعور متنامي لحاجة ماسة لنظرية جديدة للاستخدام يمكنها أن تفسر أسباب البطالة، وفعلا ظهرت هذه النظرية سنة 1936

في كتاب جون ماينارد كينز بعنوان النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود، وفسر كينز الدورات الاقتصادية كما يلي[73]:

-عدم كفاية الطلب الفعال والقوانين النفسية التي لا تتبدل ومنها قانون ميل الناس إلى التوفير.

-وضح كينز أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائما عن نمو مجموع الدخل الحقيقي نتيجة لخصائص الأفراد النفسية، ويطالب الدول بالتدخل لحل قضية استخدام أكبر عدد ممكن من اليد العاملة.

-إن لتشاؤم أو تفاؤل المستثمرين دور هام في ظهور الدورات الاقتصادية إذ أن التفاؤل يدفع إلى التوسع في النشاط الاستثماري لتحقيق الربح، أما التشاؤم فينعكس على المستوى الاقتصادي بالانحسار وينذر ببوادر الأزمة.

-سبب الدورات يتمثل في الميل الحدي للاستهلاك، ففي الوقت الذي يحصل فيه زيادة في بناء رؤوس الأموال الإنتاجية ويزداد عرض السلع في السوق، فإن الميل الحدي للاستهلاك يدفع الأفراد إلى التقليل من شراء السلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى تكديس السلع في الأسواق، ويضغط على المنتجين ويضطرهم إلى تخفيض الإنتاج أوربما غلق المصانع والذي يؤدي إلى ظهور البطالة.

-علاج الأزمة الاقتصادية لا يكتب لها النجاح إلا بالتدخل الفعال للدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال تنظيم الاستهلاك العام والتوظيف باستعمال عدد من الأدوات ومن بينها السياسة الضريبية.

ثانيا: الأزمات.

[73] رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، ص26، تاريخ الاقتباس: 25-02-2017، الموقع الإلكتروني: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=64359

1-مفهوم الأزمة: الأزمة بالمفهوم العام حالة انهيار أو تدهور أو خلل يضرب الحياة العامة، أو انفجار تولد عن تراكمات، وبالمفهوم الاقتصادي، تعتبر الأزمة حالة حرجة أو تدهور يخل بالتوازنات، ويؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وانتشار المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم..إلخ.

يعرف جون مايناردكينز الأزمة بأنها الانخفاض المفاجئ والسريع في الكفاية الحدية لرأس المال، التي تؤدي لانخفاض حجم التشغيل وتراجع حجم الاستهلاك، ومن تم انخفاض معدل النمو الاقتصادي. يرجع كينز الأزمة إلى الهبوط في الأرباح الأمر الذي يدفع المنظمين للتوقف عن الاستثمار، مما يؤدي لانخفاض الطلب الفعال الذي تحدث عنه في نظريته، الأمر الذي يؤدي لانخفاض حجم الدخل القومي[74].

2-خصائص الأزمة: إن تحديد مفهوم الأزمة يتطلب تحديد خصائصها، لأن هذه الخصائص هي التي تقدم الشكل المفصل لمعنى الأزمة، وفيما يلي أهم الخصائص التي تميز الأزمة الاقتصادية[75]:

-ظهور حالة مفاجئة والتي يمكن أن تكون في العرض أو الطلب أو زيادة في عرض النقد أو غيرها، وأن توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية ضمن إطار التوازن العام، لا يؤدي للأزمة، لكن ظهور حالة معينة في أحد المتغيرات يؤدي للإخلال بالتوازن القائم.

---

[74] علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، جامعة دمشق، 2011، ص434.

[75] علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 435.

-زيادة في عرض النقد تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وبالمقابل فإن انخفاض عرض النقد يؤدي لتراجع الأسعار وانخفاض حجم الطلب، فيتراجع الاستهلاك وتتكدس البضائع في المخازن.

-يزداد الطلب على الاستثمار كلما وجد المنظمون زيادة في الأرباح، فإذا انخفضت الأرباح نتيجة عدم تصريف السلع أو عدم زيادة الصادرات، يؤدي ذلك لتكدس البضائع ومن تم يحصل الركود.

-تؤدي الأزمة لانخفاض حجم الدخول لأن انخفاض أرباح المنظمين سوف يدفعهم لتخفيض الإنتاج أو حتى تخفيض حجم الاستثمار بشكل عام، الأمر الذي يؤدي لتراجع دخول المنظمين وتراجع دخول العمال نتيجة البطالة، ويحصل انخفاض عام في الدخول، يؤدي لتخفيض حجم الاستهلاك الكلي في الاقتصاد.

-زيادة حجم البطالة نتيجة تراجع حجم الاستثمار الأمر الذي يؤدي لوجود أعداد كبيرة عاطلة عن العمل أو خرجت من الوظائف، ومن تم تنخفض دخول العمال، ويتراجع حجم استهلاكهم فيزداد حجم الركود بسبب انخفاض دخول العمال.

3- أنواع الأزمات: تقسم الأزمات إلى الأصناف التالية:

أ- أزمة البنوك: تحدث هذه الأزمة عندما تنخفض سيولة البنوك التجارية، وعجزها عن تلبية المودعين، بسبب زيادة حجم المطلوبات عن حجم الموجودات، وهذا ما يؤدي إلى حالة من الذعر واللايقين تصيب مجموعة المودعين أو بسبب الإشاعات، وبالمقابل عجز البنوك التجارية عن تهيئة سيولة نقدية كافية لتلبية تلك السحوبات[76].

[76] ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، بدون تاريخ، ص300.

ب-الأزمة المالية: تلك التذبذبات التي تؤثر جزئيا أو كليا على مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات والودائع المصرفية وأسعار الصرف، وهذا يحتاج إلى جهد في تفسير الظواهر الخاصة بتغير أسعار الموجودات المالية(الأسهم والسندات) أو الموجودات الحقيقية كالعقار والسلع المعمرة...إلخ، من تأثير الأزمة المالية على كافة أصول الثروة بمختلف أنواعها[77].

ج-أزمة الدين الخارجي: يحدث هذا النوع من الأزمات عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن تسديد الديون ممكن الحدوث، وبالتالي يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويعملون على تصفية الديون المقدمة. قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري(خاص)، أو دين سيادي(عام)، كما أن المخاطر المتوقعة المرتبطة بتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد يؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي[78].

د-أزمة العملات وأسعار الصرف: ناتجة عن المضاربة في عملة بلد ما، التي تؤدي إلى حدوث هبوط حاد في قيمة العملة، ما يرغم البنك المركزي على استخدام جزء من احتياطه من النقد الأجنبي للدفاع عن العملة المحلية[79].

---

77 ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة، مرجع سابق، ص299.

78 فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص207.

79 ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة، مرجع سابق، ص302.

هـ-الأزمة الشاملة: تمس النظام المالي والنقدي معا، وتؤثر سلبا على معدلات النمو، وكما يمكن أن تتضمن هذه الأزمات، أزمة في العملة وأسعار الصرف، ولكن ليس بالضرورة أن تؤدي أزمة العملة إلى الأزمة الشاملة[80].

خلاصة المحاضرة:

لم ينجح الاقتصاد الرأسمالي من تجنب الأزمات المتتالية التي تعصف باقتصاديات العالم، حتى رجح البعض أنه مصدر للأزمات ولا يمكن إيجاد حلول من صميم رحمه، فرغم الإبداع في تبني السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمات، إلا أن الآثار السلبية تبقى تلاحق الاقتصاد العالمي الذي طالما عان من ويلات الانتكاسات التي كان سببها النظام الرأسمالي الذي اعتبر أفضل ما أبدعه الفكر الاقتصادي.

المحاضرة الثامنة: الأسواق.

مقدمة

يعتبر السوق وفقا للمفهوم الاقتصادي الحديث، مجموع العلاقات التي تربط بين طرفين تتلاقى رغباتهم في تبادل سلعة أو خدمة في فترة زمنية معينة، وليس بالضرورة أن يكون التبادل في مكان محدد نظرا للتطور التكنولوجي الذي سهل

[80] رفيقة صباغ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مرجع سابق، ص63.

سبل الاتصال بين أطراف المعاملات الاقتصادية. نعمد في هذه المحاضرة إلى الإلمام بكل المفاهيم المرتبطة بالسوق وأنواعه ووظائفه، وكذا تلك المرتبطة بالعرض والطلب وتوازن السوق.

أولا-مفهوم السوق:

أعتبر السوق مكان التقاء رغبة البائع مع رغبة المشتري بخصوص تبادل السلع، ولكن التطور بعد التكنولوجي عموما ووسائل الاتصال خصوصا، أصبح التعامل بين الباعة والمشترين يتم دون الالتقاء في مكان معين.

يعتبر الاقتصاديون أن السوق تكون قائمة، إذا كان هناك وسيلة للاتصال بين مجموعة من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة، بسعر معين، وفي ظل ظروف معينة، ومن هذا التعريف يمكننا أن نحدد عناصر قيام السوق فيما يلي[81]:

-عدد البائعين والمشترين.

-طبيعة السلعة.

-وسيلة الاتصال.

-السعر.

-الظروف التي يتم في ظلها عملية التبادل.

ثانيا-وظائف السوق:

تتمثل وظائف السوق فيما يلي[82]:

-يقوم بتحديد قيم السلع والخدمات.

[81] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، مرجع سابق، ص149.

[82] محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، مرجع سابق، ص192.

-يقوم بتنظيم عملية الإنتاج من خلال سوق عوامل الإنتاج الذي يحدد للمنتج تكاليف الإنتاج، وكذا سوق الاستهلاك الذي يحدد للمنتج أسعار وكميات السلع.

-يقوم بعملية توزيع السلع المنتجة، أي أن المنتج يوزع السلعة حسب طلب السوق، وهذا تحدده الكثافة البشرية وأسعار السوق.

-يقوم بعملية التوقعات المستقبلية والتنبؤ التي تأتي من خلال حركات المبيعات.

-يقوم بتحديد اتجاهات وأنماط الادخار والاستثمار المستقبلية في مناطق معينة.

ثالثا-أنواع الأسواق:

تقسم الأسواق حسب عدة معايير سنعتمد على ثلاثة منها.

1-تصنيف حسب البعد الجغرافي:

يمكن تحديد ثلاثة أنواع رئيسية هي[83]:

أ- أسواق محلية: طبيعة العادات والتقاليد والمناخ المحلي، تفرض على المنتج إنتاج سلعة معينة لا تستهلك إلا في نطاق محدد، وارتفاع تكاليف النقل يساعد على بقاء السلع في نطاق محلي، وأيضا أن بعض السلع تكون غير ملائمة للأقاليم المجاورة، وكما أن سهولة وسرعة تلف هذه السلع يؤدي بها إلى أن تكون سلعا تستهلك محليا.

ب-أسواق إقليمية: هي أسواق تضم عدة دول لها عادات وتقاليد ومناخ واحد، ووجودها في إقليم واحد يساعد على إنتاج سلعة معينة يمكن استهلاكها داخل هذا الإقليم.

ج-أسواق دولية(عالمية): هو سوق يتم فيه إنتاج السلع بحيث تصلح للاستهلاك على مستوى العالم، وقد جاءت هذه الأسواق نتيجة للتخصص الدولي عن طريق

[83] محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، مرجع سابق، ص192.

نظرية ريكاردو، الكلفة النسبية، أي أن من مصلحة المنتج إنتاج سلعة معينة تنخفض فيها الكلفة النسبية إلى أقل ما يمكن.

2-من حيث طبيعة السلعة:

كما تصنف الأسواق حسب طبيعة السلعة إلى الأصناف التالية:

أ-أسواق المنتجات: وهي صنفان، أسواق السلع والتي يتم التعامل فيها بالسلع المختلفة مثل الأغذية والملابس والأثاث وغيرها، وأسواق الخدمات والتي يتم التعامل فيها بالخدمات المتنوعة، مثل خدمات المواصلات والبريد والاتصالات ...إلخ.

ب-الأسواق المالية:وهي جوهر النظام المالي وأساس تمويل الأنشطة الاقتصادية.

ج-أسواق عوامل الإنتاج: يتم التعامل فيها بعوامل الإنتاج مثل الأراضي والعمل والمهارات الإدارية والموارد الإنتاجية، إذ أن هذه الأسواق تساعد على توزيع عوامل الإنتاج وتوزيع الدخل الذي يأخذ شكل الأجور وبدائل الإيجار ..إلخ.

3-أنواع الأسواق حسب طبيعة النظام الاقتصادي:

تختلف الأسواق باختلاف العوامل التي تحدد أشكالها، وفيما يلي الأشكال الأربعة للسوق:

أ-سوق المنافسة التامة: هي سوق تتوفر فيها أربعة خصائص تميزها عن سائر أشكال الأسواق الأخرى، وهذه الخصائص هي:

-كثرة عدد البائعين والمشترين للسلعة، أي لا يوجد تأثير فردي على سعر السلع من طرف بائع أو مشتري.

-تجانس السلعة تجانسا تاما، بحيث تكون السلع متشابهة تماما ومع إمكانية إحلال بعضها مكان البعض الآخر.

-حرية الدخول والخروج من السوق، أي لا توجد قيود قانونية أو اقتصادية تحول بين من يريد بيع أو شراء السلعة.

-العلم التام بأحوال السوق، بحيث تتوفر كل المعلومات عن السوق للبائعين والمشترين.

ب-سوق المنافسة الاحتكارية: هي أكثر الأسواق شيوعا، تتوفر فيها الشروط التالية:

-وجود عدد كبير من المنتجين (البائعين) وعدد كبير من المشترين.

-السلع متشابهة لكن غير متجانسة تماما، إلا أنها يمكن أن تكون بدائل لبعضها البعض.

-حرية الدخول والخروج من السوق.

ج-سوق احتكار القلة: هو سوق يضم عدد قليل من البائعين أو المنتجين لسلعة ما، وهي إجمالا تتميز بالخصائص التالية:

-وجود عدد قليل من البائعين أو المنتجين مع مساهمة كبيرة في الإنتاج.

-السلع متشابهة أو بدائل لبعضها البعض.

د-سوق الاحتكار التام: المحتكر هو المنتج الذي يقوم بالاستحواذ والسيطرة على جميع مخرجات صناعة معينة دون سواه، بغض النظر عن عدد المشترين في السوق، وذلك بالشروط الآتية[84]:

-هناك منتج واحد للسلعة أو الخدمة.

-يقوم هذا المنتج ببيع سلعة ليس لها مثيل في السوق.

[84] محمد سعدو لجرف، محاضرات في مبادئ الاقتصاد الجزئي، ص33، تاريخ الاقتباس: 20-01-2017، الموقع الإلكتروني: qu.edu.ip/ade/wp-content/uploads/2013/02/pdf

-عدم إمكان دخول منتجين آخرين للسوق.

رابعا-الطلب والعرض:

1-السعر:

يعرف السعر بأنه المقابل النقدي لقيمة السلعة أو الخدمة، علما أن هذا السعر يتأثر بعدة عوامل أهمها قوى العرض والطلب.

2-تعريف الطلب:

يقصد بالطلب الرغبة المدعمة بقدرة شرائية للحصول على سلعة أو خدمة خلال فترة زمنية معينة مقابل أسعار محددة، والطلب قد يكون مباشر كالطلب على الموارد الغذائية والملابس، كما قد يكون مشتقا كالطلب على النقود[85].

محددات الطلب: تتمثل العوامل المؤثرة على الطلب فيما سنحدده في الشكل التالي:

الشكل رقم(4): محددات الطلب.

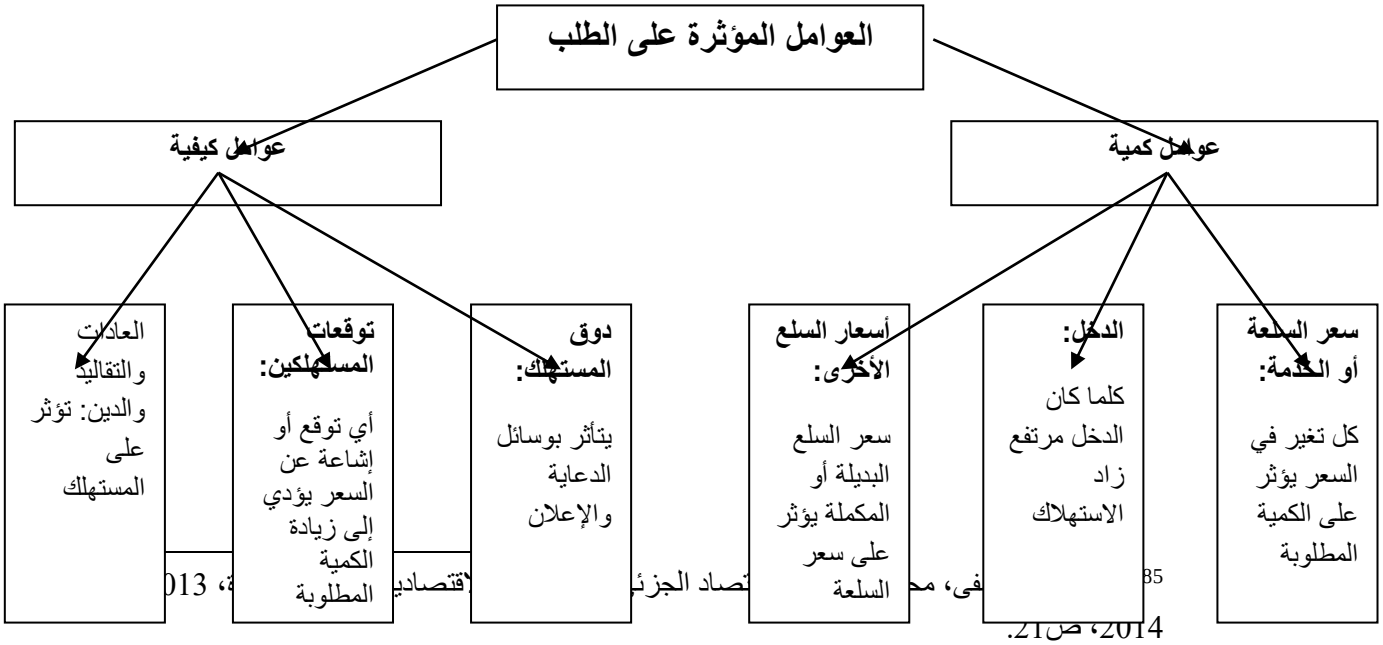

[85] فى، مح اقتصاد الجزئ ة، 013 اقتصادي
2014، ص21.

المصدر: من إنجاز الأستاذ.

3-تعريف العرض:

هو مجموع الكميات من السلع والخدمات التي يكون البائعون أو المنتجون على استعداد لبيعها عند كل سعر معين وفي فترة زمنية محددة.

العوامل المؤثرة في العرض: تتلخص العوامل المؤثرة على العرض فيما يلي[86]:

- سعر السلعة: في حالة بقاء العوامل الأخرى ثابتة يتوقع وجود علاقة طردية بين الكميات المعروضة من سلعة ما وسعرها، حيث كلما ارتفع سعر السلعة تصبح أكثر ربحية من وجهة نظر البائع، وهذا ما يدفعه إلى عرض كمية أكبر.
- أسعار السلع والخدمات الأخرى: ترتبط الكمية المعروضة من السلعة بعلاقة عكسية مع سعر السلعة البديلة لها، وبعلاقة طردية مع السلعة المكملة لها.
- أسعار عوامل الإنتاج: توجد علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من سلعة ما ، وأسعار عوامل الإنتاج، ذلك أن هذه الأخيرة تعتبر تكاليف بالنسبة للمنتج، حيث كلما ارتفعت أسعار عوامل الإنتاج تزيد التكاليف، مما يؤدي إلى انخفاض عرض السلعة.
- المستوى الفني للإنتاج:توجد علاقة طردية بين الكمية المعروضة والمستوى الفني للإنتاج، فكلما ازداد التقدم التكنولوجي لإنتاج سلعة معينة أدى ذلك إلى انخفاض التكاليف، وبالتالي زيادة عرض السلعة.

[86] طويطي مصطفى، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، مرجع سابق، ص24.

- عدد المنتجين: كلما ارتفع عدد المنتجين من سلعة معينة، كلما ارتفع العرض منها، والعكس صحيح.

كما أن فرض الدولة لضرائب على الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي تراجع كميات السلع المنتجة والمعروضة، أما في الحالة العكسية، أي أن تقدم الدولة معونات للمنتجين، يؤدي ذلك على انخفاض التكلفة، ما يساعد على إنتاج وعرض كميات أكبر من السلعة.

خامسا-توازن السوق:

يقصد بتوازن السوق، الحالة التي عندها تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من نفس السلعة خلال فترة زمنية معينة. وبتعبير أخر، يتحقق توازن السوق عندما يرغب المشترون في شراء كمية معينة من السلعة ويرغب البائعون في بيع نفس الكمية خلال فترة السوق[87].

توازن السوق هندسيا: يعبر عن هذا التوازن بتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض للسلعة، كما نوضحه في الشكل رقم(5):

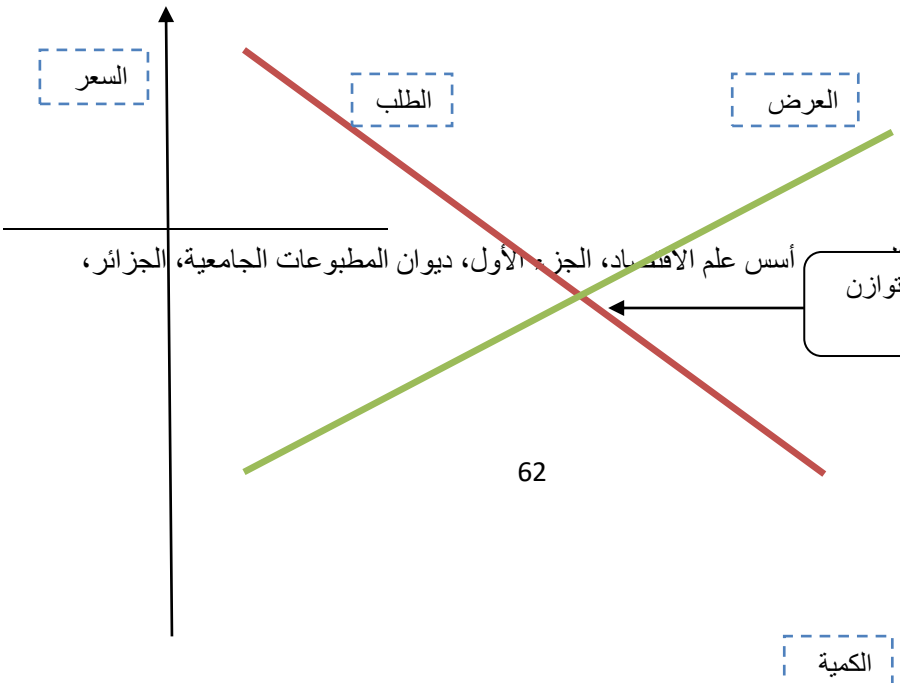

87 ضيا[illegible] أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013،

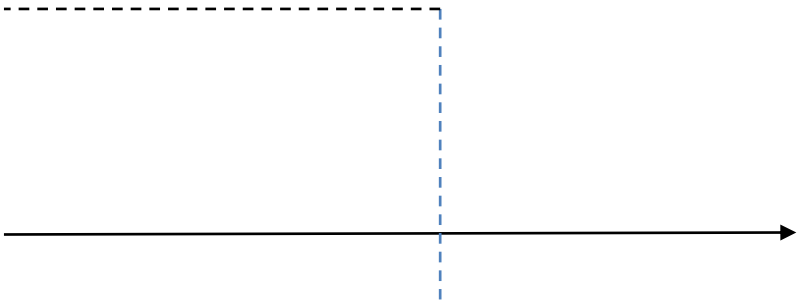

المصدر : من إنجاز الأستاذ.

خلاصة المحاضرة:

ظهرت الأسواق وتطورت مع الوقف بحيث اختلفت أشكالها وأنواعها، إلى أن أخذت مفهوماً موحداً يعبر عن مجموع العلاقات التبادلية التي تربط المتعاملين فيما بينهم. ويمثل الطلب الرغبة المدعمة بقدرة شرائية للحصول على سلعة أو خدمة خلال فترة زمنية معينة مقابل أسعار محددة، ويمثل العرض رغبة البائع، وتفاعل قوى العرض والطلب ينتج عنهما تحديد ثمن التبادل والكمية التي يتم تبادلها، وبالتالي يتحقق التوازن في السوق.

المحاضرة التاسعة: النقود.

مقدمة

تمثل النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية في تلبية الاستهلاك الذاتي، ومع نمو المجتمعات وتطورها ظهر التخصص في الإنتاج، والذي أوجد فائضا في السلع، أدى ذلك إلى ظهور الحاجة إلى التبادل فيما بين هذه السلع، وهكذا نشأ التبادل الذي تجسد في المقايضة. لكن هذه الآلية واجهت العديد من الصعوبات من أهمها:

- صعوبة تحقيق التوافق بين رغبة المشتري ورغبة البائع في وقت واحد.

- استحالة تجزئة معظم السلع المتداولة، بحيث يتعذر استبدال سلع تتميز بكبر الحجم أو ارتفاع القيمة بكميات كبيرة من سلع أخرى.

- عدم وجود وحدة لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة.

- عدم وجود شيء أو وسيلة لاختزان القيمة.

وللتغلب على صعوبات المقايضة السالفة الذكر ظهرت النقود لتكون مقياسا للقيمة ووسيطا للتبادل التجاري، لما تتميز به من مميزات مختلفة، وكان أول أشكالها النقود السلعية.

أولا-تعريف النقود:

تعرف النقود بأنها أي شيء يستخدم من قبل الأفراد ويلقى قبولا عاما كوسيط للاستبدال في المعاملات الاقتصادية، ويصلح في الوقت ذاته لقياس القيم وحفظ الثروة وتسوية الديون والالتزامات[88].

والنقود وسيلة للتبادل تمكن من الشراء الفوري للسلع والخدمات، دون تكلفة التبادل والبحث، وتمكن الحفاظ على القيمة في التبادل، وهي ظاهرة اجتماعية لأنها تستند على ثقة المجتمع في النظام الذي يصدرها[89].

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن النقود هي وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة، تحظى بالقبول والثقة في المنظومة المصدرة لها من طرف أفراد المجتمع.

ثانيا-خصائص النقود:

تتميز النقود بمجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلي:

- أول خاصية تتمثل في تمتع النقود بالقبول العام من طرف جميع أفراد المجتمع.

[88] عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص347.

[89] بخرار فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص35.

- كما أن النقود تتميز بقابليتها للبقاء دون تلف نتيجة تداولها ومع مرور الوقت، إلا أن هذا أمر نسبي يخضع لعدة عوامل.

-تتمتع النقود بالثبات النسبي في القيمة، وهذا الثبات يحقق الثقة بين المتعاملين، لأن النقود أداة للمدفوعات الآجلة ومستودع للقيمة.

-تتشابه وتتماثل الوحدات المتساوية في القيمة مع بعضها البعض.

-تمتاز النقود بقابليتها للانقسام إلى وحدات أصغر دون فقدان القيمة، وذلك تماشيا مع ضروريات التبادل التجاري.

-كما تميزت الأشكال الأولى للنقود بالندرة، حيت كان اختيار شكل النقود في صورة معادن نادرة كالذهب والفضة.

ثالثا-قيمة النقود:

ليس للنقود قيمة في حد ذاتها، فالورقة النقدية إذا ما نظرنا إليها على أساس أنها قطعة من الورق، فهي بلا قيمة، لكن تكتسب قيمتها وقبولها كوسيلة للدفع من قوة القانون، وتكمن فائدة النقود في مقدرتها على شراء السلع والخدمات ذات الفائدة في حد ذاتها، وبهذا تتمثل قيمة النقود في قوتها الشرائية، وليس في مقدرتها على إشباع الحاجات، وهي بذلك مشتقة من قيمتها في التبادل. ويشير مصطلح القوة الشرائية للنقود إلى كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد، وهي تعكس قدرة النقود على المبادلة بأي سلعة أخرى، أي قابليتها على الاستبدال بسلعة أو أكثر من السلع الموضوعة في التبادل. وقيمة النقود أو قوتها الشرائية

إنما تتوقف على أسعار السلع والخدمات التي تشترى، وعليه فكلما كان المستوى العام للأسعار منخفضاً، كلما كبرت القوة الشرائية للنقود والعكس صحيح[90].

رابعا-أنواع النقود:

تتمثل الصعوبة الأساسية لنظام المقايضة في ضرورة تحقيق التوافق المزدوج للرغبات، والذي عقد من عمليات التبادل، لدى كان من الضروري إيجاد حل لهذه العوائق، والذي تجسد في إيجاد سلعة معينة تستخدم كوسيلة للاستبدال (السلعة الوسيطة)، وهذا ما مثل الظهور الأول للنقود والتي تجسدت في النقود السلعية.

أ-النقود السلعية: لم يستخدم الأفراد سلعة واحدة للاستبدال، بل كان هناك عدد من السلع المتفق عليها، فاستخدمت الماشية بأنواعها والجلود والزيوت والخمور وأدوات الصيد والغلال والمعادن كالنحاس والفضة والذهب، وقد وجد الإنسان في هذه الأخيرة من الخصائص ما جعله يفضلها على غيرها من النقود في مبادلاته، ذلك لسهولة حملها وصلابتها وثبات قيمتها، وأصبحت المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد[91].

ب-النقود الورقية: تطورت النقود الورقية بالنسبة للغطاء الذهبي الذي ترتكز عليه وفقا لثلاثة مراحل هي[92]:

---

[90] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص236.

[91] عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، مرجع سابق، ص349.

[92] سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص15.

- المرحلة الأولى: النقود الورقية الصادرة تكون بغطاء ذهبي يمثل 100%، في الأساس كانت الورقة النقدية كناية عن شهادة ذهبية، تمثل كمية معينة من الذهب المودع لدى المصرف، وفي هذه المرحلة كانت الأوراق الصادرة مغطاة كليا بقيمة الذهب المودع.

-المرحلة الثانية: الورقة النقدية الصادرة عن المصرف القابلة للتحويل أو النقد الائتماني: أصبحت أوراق المصرف النقدية بمثابة نقد فعلي متميز عن النقد المعدني، ولم تعد تلك الأوراق تستمد قيمتها من رصيد الذهب الذي تمثله، بل من الثقة التي يوليها حاملها للمصرف. وعليه وجدت الجهات النقدية التي تصدر هذه النقود، أنها في غير الحاجة إلى الاحتفاظ بغطاء ذهبي يعادل 100% من قيمته، ومن تم أخذت هذه النسبة في التناقص.

-المرحلة الثالثة: أوراق البنك غير قابلة للتحويل (الورقة-النقد): حامل أوراق المصرف النقدية قد يسعى في بعض الظروف السياسية كالحروب أو الثورات مثلا إلى طلب تسديد أو تحويل كافة الأوراق التي بحوزته إلى ذهب أو فضة، وفي المقابل الأوراق الموضوعة في التداول هي بطبيعة الحال أعلى من قيمة الرصيد المتوفر بالمعادن الثمينة. فهذا الطلب المتعاظم على التحويل قد يقود بنك الإصدار إلى الإفلاس، ولمواجهة هذا الخطر، أقرت الدولة السعر(القيمة) الإلزامي للأوراق النقدية، أي بمعنى آخر سمحت لمؤسسة الإصدار بأن لا تبدل تلك الأوراق مقابل نقود معدنية(ذهب أو فضة)، بالسعر الإلزامي، يعني أن الأوراق تحوز على قيمة قانونية (سعر قانوني)، وأنه في هذا السياق يجبر

الأفراد والصناديق المالية العائدة للدولة على قبول الأوراق النقدية أسوة بالنقود المعدنية.

ج-نقود الودائع: هي أرصدة حسابات يملكها الأفراد، تتكون من خلال فتح حسابات جارية لدى البنوك التجارية، والتي تنتقل ملكيتها من فرد لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات، وقد أدى انتشار استعمال نقود الودائع إلى توفير وسائل مبادلات جديدة، والشيك وسيلة دفع مهمة، إذا أصبحت الشيكات تستعمل على نطاق واسع، بحيث لا يعتبر نقدا في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحويل مبلغ من ودائع العملاء لدى البنوك والوديعة هي النقود[93].

د-النقود الإلكترونية: هي عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على بطاقة ذكية أو قرص صلب، بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص آخر[94].

خامسا-وظائف النقود:

أ-النقود مقياس للقيم (قيم السلع والخدمات):تقوم هذه الوظيفة الأساسية على إرجاع قيم جميع السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد إلى النقود، إذ أن كل سلعة أو خدمة في السوق لها قيمة محددة، يجب حسابها في ظل سوق يتم تداول المئات من السلع والخدمات فيه.تتضمن أهمية هذه الوظيفة للنقود كمقياس للقيم،

[93] محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص53.

[94] سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص26.

وكوحدة للحساب في تسهيل عمليات التبادل والتعبير بوحدات نقدية عن قيم الأصول والخصوم والتكاليف....إلخ[95].

ب-النقود وسيط للتبادل: تعني هذه الوظيفة الأساسية أن السلع والخدمات يتم تبادلها من خلال أداة عامة تحظى بقبول عام من جميع الأفراد هي النقود، وهي بذلك تعطي لحاملها مجالا واسعا للاختيار، وتمكنه من شراء أو بيع سلعة أو خدمة يريدها في الزمان والمكان الذي يرغبهما[96].

ج-النقود كمستودع للقيمة أو الثروة:

إن استخدام النقود في ظروف النشاط الاقتصادي كوسيط للاستبدال يتضمن بالضرورة وجود فواصل زمنية ما بين الحصول عليها وإنفاقها. ومن تم فإن هناك حتما قدر من النقود يبقى لدى الأفراد دون استخدام لمدى من الزمن، وهكذا فإن استخدام النقود كوسيط للاستبدال يتضمن بالضرورة استخدامها في حفظ القيمة أو الثروة[97].

د-النقود مقياس للمدفوعات الآجلة:

النقود مقياس للقيم في الحاضر وللمدفوعات التي يقع تاريخ استحقاقها في المستقبل، فهذه الوظيفة تسهل تنفيذ العقود الآجلة وتيسر عملية الاقتراض، حيث

[95] محمد حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص24.

[96] محمد حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص25.

[97] عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، مرجع سابق، ص360.

تستطيع الحكومات وكذا الأفراد، تمويل المشروعات من خلال الاقتراض أو إصدار السندات والتي يتم سدادها في الآجال المستقبلية.

خلاصة المحاضرة:

ظهرت المقايضة لتحقيق رغبة التبادل بين طرفين أو أكثر، ولكن مع الوقت أثبتت هذه الآلية عدم قدرتها على تحقيق التوافق المزدوج للرغبات، والذي عقد من عمليات التبادل، لدى كان من الضروري إيجاد حل لهذه العوائق، والذي تجسد في إيجاد سلعة معينة تستخدم كوسيلة للاستبدال (السلعة الوسيطة)، وهذا ما مثل الظهور الأول للنقود والتي تجسدت في النقود السلعية. تطورت النقود مع الوقت إلى أن ظهرت على شكلها الحالي، وتعتبر النقود الالكترونية الصورة الحديثة لها.

المحاضرة العاشرة: الدخل القومي.

مقدمة

يعتبر الدخل القومي من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه يشير إلى القيم الاقتصادية الجديدة المتولدة في اقتصاد ما خلال سنة كاملة، وهذه المؤشرات تتأثر بمجموعة من العوامل من بينها حجم وأهمية الموارد الطبيعية

والتي تمثل جزء من الثروة القومية، وكذا كفاءة استغلال الرأس المال القومي.
سنحاول في هذه المحاضرة، ضبط كل المفاهيم المرتبطة بالدخل القومي والناتج الوطني، وسنتعرض بشكل مفصل إلى طرق حساب الدخل الوطني.

أولا-الثروة القومية:

تعرف الثروة القومية على أنها بيان محاسبي يظهر موجودات الوطن ومطاليبه في فترة زمنية محددة، وهي تتألف من البنود التالية[98]:

- الموجودات المادية المعدة للاستعمال في سبيل الإنتاج أو ما يعرف برأس المال القومي بالمفهوم الاقتصادي.

- الموجودات المادية التي لا تستعمل في أي إنتاج كاللوحات الفنية وموجودات المتاحف.

-الموارد الطبيعية على ظاهر الأرض وفي باطنها، كالأنهار والسدود والأراضي وآبار البترول ومناجم المعادن.

- الموارد البشرية وترتيبها العمري والجنسي والثقافي.

- الخبرات والمهارات العملية والعلمية المتوفرة.

ثانيا-الدخل القومي:

[98] مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص203.

يعرف بول ساموبلسون الدخل القومي بأنه مجموع دخل عوامل الإنتاج التي تم تلقيها من العمالة ورأس المال والأرض، وتجمع بشكل أساسي بعد استهلاك الأصول والضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يكون الدخل القومي مجموع الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات[99].

يعتبر الدخل القومي من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه يشير إلى القيم الاقتصادية الجديدة المتولدة في اقتصاد ما خلال سنة كاملة، وبالتالي فإن معدلات نمو مؤشر الدخل القومي تتحدد من خلال ما يلي[100]:

- حجم وأهمية الموارد الاقتصادية الطبيعية المتوفرة في أراضي البلد المعني ومدى كفاءة استغلال تلك الثروات الطبيعية وتسخيرها لخدمة التنمية.

- كفاءة استغلال رأس المال القومي وهو محدد أساسي لمعدلات النمو في مؤشر الدخل القومي، الذي هو حاصل ضرب معدل الادخار في كفاءة استخدام رأس المال القومي، وبالتالي فإن تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة ذات أهمية كبيرة أيضا في تحديد كفاءة استغلال رأس المال القومي.

- كفاءة وتأهيل الموارد البشرية بمعنى آخر هو إنتاجية قوة العمل في ظل استخدام التكنولوجيا المتطورة، لابد من أن تكون قوة العمل مدربة ومؤهلة لتتناسب مع طبيعة تكنولوجيا الإنتاج وتحقيق إنتاجية عالية.

---

[99] بول ساموبلسون، ويليام نورد هاوس، الاقتصاد، مرجع سابق، ص449.

[100] مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص215.

توفر هذه الثلاثية شرط أساسي لتطوير الإنتاج وتحقيق معدلات نمو عالية في الدخل القومي.

ثالثا-الناتج القومي:

يعرف الناتج القومي بأنه جملة ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، وتتساوى قيمة الناتج القومي مع الدخل القومي في المجتمع. ولكن هنا قد يثار سؤال على درجة كبيرة من الأهمية وهو: أي قيمة للناتج القومي هي التي تتساوى مع الدخل القومي؟، ويرجع السبب لهذا السؤال إلى أن قيمة السلع والخدمات في السوق قد تختلف عما يدفعه المنتج لعوامل الإنتاج نتيجة لم قد تحمله الدولة إياه من ضرائب أو ما يدفعه له من إعانات، كما قد تختلف أيضا لأن المنتجين يحملون قيمة السلع المنتجة بذلك الجزء الذي يستهلك من رأس المال خلال العملية الإنتاجية[101].

تجدر الإشارة إلى ضرورة استبعاد السلع والخدمات الوسيطة عند حساب الناتج القومي الإجمالي، وذلك تجنبا للوقوع في خطأ الحساب المزدوج. فمثلا إذا أردنا حساب قيمة الخبر المنتج خلال سنة واحدة، فيجب عندها استبعاد قيمة القمح الذي تم استخدامه في صنع الخبز، كونه قد احتسب كناتج نهائي عند احتساب القمح.
أي أن الناتج القومي الإجمالي يمثل مجموع الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات خلال سنة مطروحا منه مستلزمات الإنتاج. ويتكون الناتج القومي الإجمالي من أربعة مكونات أساسية هي:

[101] سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص209.

-الإنفاق الاستهلاكي.

-الاستثمار المحلي الإجمالي الخاص.

-الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.

-صافي التجارة الخارجية أي الصادرات مطروحا منها الواردات.

رابعا-طرق حساب الدخل القومي(الوطني): يمكن حساب الدخل القومي وفق ثلاثة طرق هي:

الطريقة الأولى: طريقة الإنتاج.

تعتمد هذه الطريقة على حساب قيمة الإنتاج لجميع الوحدات الاقتصادية الموجودة داخل الرقعة الجغرافية للبلد، وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تقدر بسنة سواء كان ذلك بعوامل إنتاج محلية أو أجنبية، فالأهم أن تكون داخل البلد. ولحساب الناتج الوطني وفق طريقة الإنتاج، نتبع أحد الأسلوبين التاليين[102]:

أ-أسلوب القيمة المضافة:

القيمة المضافة=قيمة الإنتاج-مستلزمات الإنتاج(الاستهلاكات الوسيطية)

ب-أسلوب المنتج النهائي: وفق هذه الطريقة، فإن الناتج الوطني هو عبارة عن قيم السلع والخدمات النهائية المباعة للأعوان الاقتصاديين، بالإضافة إلى السلع

[102] محمد صلاح، الاقتصاد الكلي: محاضرات وتمارين محلولة، مطبوعة مقدمة لطلبة الليسانس في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015-2016، ص18.

الوسيطية التي تزيد في المخزون، والتي تؤدي إلى زيادة رأس المال الإنتاجي مثل الآلات...إلخ.

الطريقة الثانية: طريقة الإنفاق.

يتم حساب الدخل القومي وفق هذه الطريقة من خلال احتساب المبالغ المنفقة من قبل أصحاب عوائد عناصر الإنتاج المساهمين في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات بصورة مباشرة أو من خلال استخدام السلع والخدمات في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ويتكون الأنفاق الوطني مما يلي[103]:

-الإنفاق الاستهلاكي سواء كان الإنفاق الاستهلاكي الخاص أو الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك العام.

-الإنفاق الاستثماري ويتضمن الاستثمار الخاص والاستثمار العام.

وبالتالي يكون :

الإنفاق الوطني=الإنفاق الاستهلاكي الخاص+الإنفاق الاستهلاكي العام+الاستثمار الخاص+الاستثمار الحكومي

[103] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص200.

وبما أن الدخل الوطني يساوي الناتج الوطني (قيمة الناتج هي مصدر لدخول أصحاب عناصر الإنتاج الذي يقومون بدورهم بإنفاق هذه الدخول للحصول على السلع والخدمات المنتجة). وهذا الدخل يمكن أن يستهلك جزء منه في شراء السلع والخدمات، ويدخرون ما فاض عن الاستهلاك، فإن الدخل الوطني يساوي:

الدخل الوطني=الاستهلاك+الادخار

وإن الجزء الذي لم يستهلك يدخر وبالتالي يوجه نحو الاستثمار، فإن العلاقة تصبح على الشكل التالي:

الدخل الوطني=الاستهلاك+الاستثمار

أما الجزء الذي يوجه إلى الادخار ولا يستثمر، فهو المخزون السلعي. وبعض السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية لا يمكن الحصول عليها في السوق المحلية، الأمر الذي يستلزم استيرادها من الخارج، وبالتالي يتم إنفاق جزء من الدخل على استيرادها، وهو يمثل استنزافا للدخل. كما أن هناك بعض السلع تصدر إلى الخارج، ويحصل البلد في مقابل ذلك على عوائد تدخل ضمن دورة الدخل. وبالمحصلة يصبح الدخل القومي(الوطني) مساويا لما يلي:

الإنفاق الوطني=الإنفاق الاستهلاكي(العام+الخاص)+الإنفاق الاستثماري(العام+الخاص)+المخزون السلعي+الفرق بين الصادرات والواردات

الطريقة الثالثة: طريقة الحصص الموزعة.

يحسب الدخل الوطني من خلال جمع الحصص الموزعة على عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية(مجموع عوائد عناصر الإنتاج).

الدخل الوطني=الريع+الأجر+الربح+الفائدة

خلاصة المحاضرة:

عمدنا في هذه المحاضرة إلى ربط مجموعة من المفاهيم ببعضها البعض والتي تتمثل في الثروة القومية والدخل القومي والناتج القومي، فبعد التحديد المفصل لهذه المفاهيم، تطرقنا إلى طرق حساب الدخل القومي من خلال الإشارة إلى طريقة الإنتاج بأسلوب القيمة المضافة وأسلوب المنتج النهائي، وطريقة الحصص الموزعة وكذا طريقة الإنفاق.

المحاضرة الحادية عشر: النمو والتنمية.

مقدمة

يعد النمو الاقتصادي مصطلحاً جديداً نسبياً في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال. وتزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية دون مراعاة نوعية

مستوى تقدم الدولة، فكل مجتمع يهتم ويبحث عن السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، وتحقيق أقصى معدلات النمو الاقتصادي، بما يسمح بتراكم رؤوس الأموال.

تتفق معظم الآراء على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[104].

أولا-مفهوم النمو الاقتصادي:

إن تحليل النمو يعني دراسة نمو وتطور النشاط الإنتاجي، ويقصد بنمو متغيرة اقتصادية ما، هو التغير النسبي لها من فترة إلى أخرى. لتقدير هذا النشاط ومعرفة صحة الاقتصاد، نلجأ إلى أحسن مجمع بالنسبة للاقتصاديين، وهو الناتج المحلي الإجمالي(PIB)، الذي يقيس السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن، خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة، أو ثلاثة أشهر، كما هو عليه الحال اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، وربما تكون أقل من ذلك مستقبلاً، بعد تحسن الأدوات الإحصائية والمعلوماتية، أكثر مما هي عليه الآن. وبشكل أدق، إن الناتج المحلي الإجمالي يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في

[104] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص17.

اقتصاد ما، كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع[105].

يعبر عن معدل النمو رياضياً بالمعادلة التالية:

$$TC_r^t = \frac{PIB_r^t - PIB_r^{t-1}}{PIB_r^{t-1}}$$

حيث أن :

TC_r^t:معدل النمو الاقتصادي.

PIB_r^t :t.الناتج الإجمالي الحقيقي في الفترة

PIB_r^{t-1} :t-1. الناتج الإجمالي الحقيقي في الفترة

إن الناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الاسمية(بالأسعار الجارية) أو الحقيقية (بالأسعار الثابتة).

ثانياً- تعريف التنمية:

مادة نمى، مصدره النماء بمعنى الزيادة، نمى ينمي نمياً ونماء: أي زاد وكثر، أنميت الشيء ونميته: جعلته نامياً أي زائداً[106].

[105] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين، ص 3، تاريخ الاقتباس: 20 أكتوبر 2014، الموقع الالكتروني: www.univ-chlef.dz/ar/seminaires.../com_1.pdf

هناك اختلاف بين مفهوم النمو Croissance، والتنمية Développement، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو العفوي دون تدخل معتمد من قبل المجتمع أو الدولة. أما التنمية، فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة، في إطار خطط مدروسة، وفي حدود فترة زمنية معينة[107].

والتنمية من منطلق الدخل، تعرف بأنها عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني تفوق معدلات النمو السكاني، بما يؤدي إلى زيادات حقيقية في متوسط الدخل الفردي[108].

ثالثا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

تتمثل التنمية في مجموعة الإجراءات والسياسات الرامية إلى إحداث تغيير في البنية الاقتصادية للمجتمع، في اتجاه تحسين ظروفه وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. يعتبر الجانب الاقتصادي للتنمية مفهوم ضيق، إذ اختزل التنمية في النمو الاقتصادي السريع، ومع مرور الزمن أصبح من الضروري مواءمة المعيار الاقتصادي مع المعيار الاجتماعي والمعيار البيئي، لتكوين إطار متكامل يطلق عليه التنمية المستدامة.

رابعاً:أهداف التنمية في شقها الاقتصادي:

---

[106] بهاء الدين عبد الخالق بكر، سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص21.

[107] إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1996، ص59.

[108] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، مرجع سابق، ص20.

تتمثل أهداف التنمية في شقها الاقتصادي، فيما يلي:

-زيادة الدخل القومي، الذي يعتبر أهم أهداف التنمية الاقتصادية.

-تحقيق الاستقلالية الاقتصادية: تسعى كل الدول النامية إلى فك رابط التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية، خاصة بعد حصول هذه الدول على استقلالها السياسي.

-التقليل من الفوارق في الدخول والثروات: تظهر الفوارق الطبقية في المجتمعات النامية، نظراً للتفاوت في المداخيل والثروات، وهذا ينتج عنه أضرار اقتصادية على الطبقة الفقيرة.

- تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الإدارة الواعية والتسيير الفعال للمصادر المتاحة والقدرات الطبيعية المحدودة، وإعادة تأهيل الموارد التي تعرضت للتدهور، وسوء الاستخدام مع المحافظة على حق الإنسان في بيئة نظيفة[109].

-التنسيق بين مختلف القطاعات داخل الدولة لتؤدي دورها وفق ما خطط له.

خامسا- مفهوم التنمية المستدامة[110]:

[109] كمال رزيق ومباركة نعامة، نبذة عن تاريخ الأوقاف في الجزائر ودورها التنموي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني حول التمويل غير الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 و21 ماي 2013، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص4.

[110] التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، لأنها تهتم بحق الأجيال القادمة بالعيش الكريم، كما هي حق للأجيال الحاضرة. وإن هدف التنمية المستدامة هو القضاء على الفقر سواء أكان فقر الأجيال الحاضرة أو فقر الأجيال القادمة، راجع المرجع: أحمد إبراهيم ملاوي، دور الوقف في التنمية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية: الوقف الإسلامي "اقتصاد وإدارة وبناء حضارة، ص6، مقتبس بتاريخ: 15-03-2012، الموقع الإلكتروني: www.iu.edu.sa/.../endowments3/.../fourthaxis/.../...

لقد أخذ مفهوم التنمية يتطور بشكل ملحوظ منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث كان يركز على الجانب الاقتصادي، وكان مؤشر التنمية هو معدل الناتج القومي الإجمالي. ومع مرور الزمن تبين عدم صواب هذا المفهوم، الذي يختزل التنمية في النمو الاقتصادي السريع، وفشله في إعطاء تصور ومعيار حقيقي للعملية التنموية، خاصة في ظل تفاقم مشكلات الفقر والبطالة.

وفي السبعينيات من القرن الماضي أخذت التنمية تنمي منحاً اجتماعياً، وأصبح العامل الاقتصادي ما هو إلا وسيلة من إحدى الوسائل التنموية، التي تعمل على تحسين النواحي الاجتماعية لدى أبناء المجتمع على اختلاف طبقاتهم، وتطور هذا المفهوم الجديد للتنمية عبر الثمانينات والتسعينات، وأصبح الإنسان بموجب هذا المفهوم، هو صانع التنمية، وهو هدفها في ذات الوقت، وارتكز هذا المفهوم الجديد، على ضرورة المواءمة بين المعيار الاقتصادي والمعيار الاجتماعي، وجمع ما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، في إطار متكامل أطلق عليه، التنمية المستدامة[111].

يعود أول استخدام لهذا المصطلح بشكل رسمي، لرئيسة وزراء النرويج (جرو هارلم برونتلاند) سنة 1987 في تقرير مستقبلنا المشترك، للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية. وهكذا عرفت

[111] أحمد محمد هليل، مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف:الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، 2006، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،ص6، مقتبس بتاريخ:15-03-2012، الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com/fiqh/files/wakf/52066.pdf

التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[112].

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية والبيئية، وبذلك فإن التنمية المستدامة تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة[113].

خلاصة المحاضرة:

ذكر ابن خلدون في مقدمته أن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، تفسر بالعمران، وأن العمران خلاصة النتاج الإنساني في المجتمع، من خلال ما يتميز به من خصائص حضرية، ومن توافر مختلف الموارد الفردية والقومية. هذا ما يشير إلى أسبقية العلماء العرب في مجال التنمية، وما يتفرع عنها من جوانب ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وبيئية، ربط فيما بينها ابن خلدون بعلاقة تبادلية، واضعاً أساساً لعلم جديد لم يسبقه إليه أحد، سماه علم العمران.

[112] عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي خلال الفترة07و08 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزء الأول، 2008، سطيف، الجزائر، ص39.

[113] احمد إبراهيم ملاوي، دور الوقف في التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص7.

المحاضرة الثانية عشر: التجارة الخارجية.

مقدمة

قام الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على مبدأ الحرية في المعاملات، و تجسد هذا في حرية المبادلات بين مختلف الأفراد والمجتمعات، وأدى إلى تنشيط التجارة الدولية، خاصة مع تقدم وسائل النقل والمواصلات، التي ربط كل أجزاء العالم بشبكة من التعاملات التجارية زادت من حجم التبادل الدولي مقارنة بما كانت عليه في الزمن البعيد.

أولا : مفهوم حرية التجارة الدولية.

ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الاقتصادية الفيزيوقراطية، وانتعشت مع أفكار أدام سميث وريكاردو وغيرهم، التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموما وبحق الأفراد والمؤسسات في القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون، وابتعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، كلما أمكن ذلك وترك الأفراد والمؤسسات أحرارا فيما يفعلون. وتعرف سياسة حرية التجارة الدولية بأنها عبارة

عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية التعريفية وغير التعريفية، لتفعيل تدفق التجارة الدولية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[114].

ثانيا: أهمية التجارة الدولية.

تأتي أهمية التجارة الدولية من الفوائد التي يمكن أن تعود على دول العالم نتيجة لتبادل منتجاتها مع بقية الدول، وهي تتمثل في[115]:

-تستطيع كل دولة الحصول على كافة المنتجات أو السلع التي لا تستطيع إنتاجها، إما بسبب عدم توفر عناصر إنتاجها من مواد أو قوى بشرية أو رأس مال أو بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها عن تكاليف استيرادها.

-تساعد التجارة الدولية على مساعدة الدول النامية على النهوض الاقتصادي حيث أن هذه الدول بحاجة إلى موارد مالية كبيرة لكي تحقق برامجها التنموية، والتي تتأتى عن طريق الاقتراض من الدول المتقدمة اقتصادياً.

-تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على توفير العملات الأجنبية، وماله من أثار على الميزان التجاري[116].

---

114 مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص386.

115 بسام أبو خضير وآخرون، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص268.

116 السيد أحمد محمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص9.

-تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع، سواء كان متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات، فيما يخص الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام[117].

-إن أهمية التجارة الخارجية يمكن أن يلمسها العون الاقتصادي، سواء كان مستهلكا نهائيا أو وسيطا (المنتج)، وهذا للارتباط الوثيق والكبير للنشاط الاقتصادي بالسوق الخارجية، والتي تعكس الترابط الوثيق بين اقتصاديات مختلف الدول. ولعل المستهلك يلمس ذلك جلياً من خلال أمثلة بسيطة بما ينتج في الخارج ويستهلك محليا، وقد لا تنتج السلعة في الخارج ولكن يستورد مكوناتها بصورة كاملة أو جزئية ثم يتم تصنيعها أو تجميعها محليا لتقدم للاستهلاك أيضا[118].

ثالثا: عوامل قيام التجارة الخارجية.

سنشير في هذا العنصر إلى أهم العوامل المؤثرة في قيام التجارة الخارجية[119]:

[117] رشاد العصار، عليان الشريف، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص13.

[118] بن زيدان فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2011-2012، ص32.

[119] بن زيدان فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مرجع سابق، ص42.

1-اختلاف الموارد الطبيعية: تختلف الموارد من حيث وفرتها وندرتها ولعامل الوفرة أو الندرة أهمية كبرى في عمليات الإنتاج الاقتصادي، وفي عمليات التجارة الخارجية .

2-اختلاف توزيع السكان: على الرغم مما تضعه البيئة الطبيعية من قيود وحدود للنشاط البشري وخاصة للإنتاج الاقتصادي، وبالتالي للتجارة الدولية، فإن الإنسان هو الأمل الأول والهام في هذا المضمار، فهو عامل هام من عوامل الإنتاج، كما أنه عامل الاستهلاك الرئيسي.

3-توافر التكنولوجيا الحديثة: والمقصود بذلك هو أن الدولة التي يتوفر لها السبق في استحداث التكنولوجيا الجديدة(سواء عن طريق الاختراع أو الابتكار)، تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية عالية الثمن وعلى جانب كبير من التعقيد.

4-اختلاف تكاليف النقل: إن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة، لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج، ومن تم إلى سعر السلعة، وتكون السلعة قابلة للتبادل التجاري، حيث تكون سلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي زائد تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها المحلي، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي زائد تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلي، وهذا يعني أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دولياً.

رابعا: ميزان المدفوعات.

1-تعريف ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة للتحليل الاقتصادي، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة السنة[120].

2- تركيبة ميزان المدفوعات:

يتألف ميزان المدفوعات من قسمين هما[121]:

أ-ميزان المعاملات الجارية:

في ميزان المعاملات الجارية تدرج كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيرا على ميزان المدفوعات في السنة نفسها أو في الفترة التي حصلت فيها، وليس في السنوات أو المراحل الآتية، وهو يتكون من جزئين:

أ-1-الميزان التجاري: هو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات، ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية العالم خلال فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود. ويشكل رصيد الميزان التجاري، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إذا ما زادت قيم الصادرات السلعية على قيم الواردات السلعية، يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، وإذا كان العكس فيكون قد حقق عجزا.

[120] مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص407.

[121] مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص408.

أ-2-ميزان الخدمات الاقتصادية:يشمل ميزان الخدمات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات بالعملات الأجنبية، المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة، الطيران، السكك الحديدية وأنواع النقل الأخرى) والخدمات السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية والتأمين والسياحة والسفر، كما تشمل أيضا عوائد وأرباح الاستثمارات والقروض وإيرادات الحكومة والإنفاق والإدارة ما وراء البحار[122].

ب-ميزان رؤوس الأموال والذهب:

وتحمل نتيجة المعاملات الجارية أهمية اقتصادية كبيرة، العجز في ميزان المعاملات الجارية يعني تدفق لرؤوس الأموال إلى داخل الدولة، وعلى عكس من ذلك الفائض يعني خروج لرؤوس الأموال. من هنا تبرز أهمية دراسة حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي ويؤخذ في هذا الميزان بعين الاعتبار، وكل على حدا، الاستثمارات الخاصة والرسمية من جهة، وإن كانت طويلة أو قصيرة الأجل من ناحية ثانية.

خلاصة المحاضرة:

ينفتح كل اقتصاد على العالم ويتجسد ذلك من خلال التبادل التجاري وفق أسس وقواعد التجارة الدولية التي تعتبر مؤشراً جوهراً على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، فإما أن تكون هذه الأخيرة منافساً دولياً للاقتصاديات الأخرى، أو أن تكون

[122] مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص410.

سوقا لتسويق المنتجات الدولية، وبالتالي تتكرس تبعيتها للاقتصاديات القوية التي تتحصل منها على مختلف السلع والمنتجات.

قائمة المراجع:

الكتب:

***القرآن الكريم.**

1- إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1996 .

2- أحمد عبد العزيز الشرقاوي، محاضرات في المدخل لدراسة الاقتصاد، جامعة المنوفية، مصر، بدون تاريخ.

3- السيد أحمد محمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009 .

4- بخرار فريدة تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .

5- بسام أبو خضير وآخرون، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016 .

6- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010.

7- بول ساموبلسون، ويليام نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 .

8- ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، بدون تاريخ.

9- خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2013 .

10- رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، دار الأمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011 .

11- رشاد العصار، عليان الشريف، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000 .

12- زينب حسين عوض الله وسوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.

13- سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.

14- سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009 .

15- سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي: النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

16- سيد شوربجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون:الأسعار والنقود، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1989 .

17- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014 .

18- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 .

19- عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

20- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012 .

21- عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.

22- عزت عبد الحميد البرعي، مصطفى حسني مصطفى، مبادئ الاقتصاد السياسي، بدون دار النشر، بدون مكان النشر، 2006 .

23- عليان عبد الله الحولي، محاضرات في اقتصاديات التعليم، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015-2016.

24- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، جامعة دمشق، 2011 .

25- فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999 .

26- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 .

27- محمد حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010. 28- محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998 .

29- محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

30- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2012 .

31- مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2007.

32- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015 .

33- موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015 .

34- يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007 .

الأطروحات والرسائل الجامعية:

35- بن زيدان فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2011-2012.

36- بهاء الدين عبد الخالق بكر، سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009 .

37- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012-2013.

المقالات والمجلات العلمية:

38- إبراهيم بن عبد الرحمان آل عروان، نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 16، المملكة العربية السعودية، 2003 .

39- أحمد إبراهيم ملاوي، دور الوقف في التنمية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية: الوقف الإسلامي "اقتصاد وإدارة وبناء حضارة، مقتبس بتاريخ: 15-03-2012، الموقع الإلكتروني: www.iu.edu.sa/.../endowments3/.../fourthaxis/.../...

40- أحمد محمد هليل، مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف:الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، 2006، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مقتبس بتاريخ:15-03-2012، الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com/fiqh/files/wakf/52066.pdf

41- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين، تاريخ الاقتباس: 20 أكتوبر 2014، الموقع الالكتروني: www.univ-chlef.dz/ar/seminaires.../com_1.pdf

42- الطاهر قانة، نطاق علم الاقتصاد وموضوعه ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، 2011.

43- رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، تاريخ الاقتباس: 25-02-2017، الموقع الإلكتروني:
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=64359

44- عبلة عبد الحميد بخاري، نظرية الإنتاج، تاريخ الاقتباس: 03-12-2016، الموقع الإلكتروني:
www.kau.edu.sa/files/0002132/subjects/me6.pdf

45- عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي خلال الفترة07و08 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزء الأول، 2008، سطيف، الجزائر.

46- عمر محمود العبيدي، مبادئ الاقتصاد، تاريخ الاقتباس: 28-11-2016، الموقع الإلكتروني:

qu.edu.ip/ade/wp-content/upload/2016/02/11.pdf

47- كمال توفيق محمد الحطاب، نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثالث، جامعة اليرموك، 2002 .

48- كمال رزيق ومباركة نعامة، نبدة عن تاريخ الأوقاف في الجزائر ودورها التنموي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني حول التمويل غير الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 و21 ماي 2013، جامعة سعد دحلب، البليدة.

49- محمد سعدو لجرف، محاضرات في مبادئ الاقتصاد الجزئي، تاريخ الاقتباس: 20-01-2017، الموقع الإلكتروني: qu.edu.ip/ade/wp-content/uploads/2013/02/pdf-

المحاضرات:

50- خالد روبيح، مدخل إلى علم الاقتصاد، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، 2014-2015.

51- رفيقة صباغ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2014-2015.

52- سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2014-2015.

53- طويطي مصطفى، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، السنة الجامعية 2013-2014.

54- عمار طهرات، محاضرات مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية.

55- فرحي كريمة، فراح رشيد، محاضرات في مدخل للاقتصاد، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة البويرة، 2013-2014.

56- قريش بن علال وأخرون، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد بجامعة تلمسان، بدون تاريخ.

57- محمد صلاح، الاقتصاد الكلي: محاضرات وتمارين محلولة، مطبوعة مقدمة لطلبة الليسانس في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015-2016.

58- نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، محاضرات مقدمة لطلبة علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة بنها، مصر، بدون تاريخ.